اتحاد
المهندسين الزراعيين العرب

المهندس الزراعي العربي

مجلة دورية تصدر عن الأمانة العامة
لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب
e- mail: aaunion1@hotmail.com

في العدد (81)

* معرض بترا للمنتجات الحيوانية....
* آثار ما يسمى الربيع العربي على التجارة البينية الزراعية.
* دور الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز سلامة الغذاء..
* الزراعة الذكية ومتطلبات تطبيقها في الزراعة الحديثة..

رئيس التحرير
الأمين العام للاتحاد
الدكتور يحيى بكور

مدير التحرير
المهندسة
دلال المصري

آراء الكتاب
لا تعبر بالضرورة
عن آراء الاتحاد

محتويات العدد

- كلمة العدد..... 3

- االزراعة الذكية ومتطلبات تطبيقها في الزراعة الحديثة.
إعداد: د. كندة الشماط..... 5

- **آثار** ما يسمى الربيع العربي على التجارة البينية الزراعية
وانعكاساتها على السياسات التجارية للدول العربية.
إعداد: أ . د حمدي سالم خبير الاقتصاد الدولي استاذ الاقتصاد الزراعي كلية الزراعة
جامعة عين شمس 9

- معرض بترا للثروة الحيوانية 2019..... 39

- دور الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز سلامة الغذاء.
إعداد: دكتورة ندى نعمي خبيرة اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
استاذه في الجامعة اللبنانية 42

كلمة العدد:

المؤتمر الفني العشرين للاتحاد والأهمية التي يحتلها.

يعقد في الثاني من شـــهر تموز/ يوليو 2019، المؤتمر الفني الدوري العشـــرين للاتحاد والذي يبحث في **موضوع : التكامل العربي في مجال التنمية الريفية المتكاملة وأثرها على الأمن الغذائي العربي.** وهو مؤتمر يفوق بأهميته المؤتمرات السـابقة في الشـريحة الاقتصـادية الاجتماعية التي يسـتهدفها والمحاور التي يبحث فيها والتي تتناول القضايا الفنية والاقتصادية والاجتماعية ، وحددها المكتب التنفيذي بما يلي:

1- تجربة الدولة في التنمية الريفية المتكاملة والنتائج المتحققة منها

2- الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة.

3- التقانات الحديثة المستخدمة في التنمية الزراعية ودورها في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة.

4- الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية ودورها في تحقيق التنمية الريفية المستدامة.

5- التنمية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة.

6- المنظمات الأهلية ودورها في التنمية الريفية المستدامة.

7- تأهيل وتدريب القوى العاملة الريفية وأثرها في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة.

8- الصناعات الريفية ودورها في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة.

وتتصل أهمية المؤتمر الى أن لأن موضوعه يشمل قضايا التنمية المتكاملة لحوالي 80% من مساحة الوطن العربي ، كما أن محاوره تغطي مجالات متخصصة واسعة، ستقدم الدراسات المعروضة على المؤتمر بنوداً أسـاسـية لتنمية ريفية زراعية متطورة، سـواءً من حيث التطور الاقتصـادي أو الاجتماعي الذي يلعب دوراً أساسياً في توفير متطلبات زراعة عصرية وحديثة تسهم في توفير المزيد من الغذاء لتحسين مستوى الأمن الغذائي من السلع الاستراتيجية.

ومما يزيد هذا المؤتمر أهمية أن أربع منظمات عربية متخصـصـــة هي المركز العربي لدراســات المناطق الجافة والأراضـــي القاحلة ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظمة العربية للمعلومات وتكنولوجيا الاتصال ، إضافة الى الهيئة العربية للطاقة الذرية ، تشارك بدراسات قيمة في هذا المؤتمر.

وهذا هو المؤتمر الأول الذي يشـارك فيه مثل هذا العدد من المنظمات المتخصـصـة، ومجموعة كبيرة من العلماء والدارسين الذين اختاروا موضوعات هامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الريف العربي.

كل الشـكر لعلمائنا وخبرائنا على امتداد السـاحة العربية يمثلون منظمات المهندسـين الزراعيين العرب، وكل التقدير لنقابة المهندسين الزراعيين السوريين على استضافتها للمؤتمر، وتوفير متطلبات تحقيق أهدافه.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير

الأمين العام

الدكتور يحيى بكور

الزراعة الذكية

ومتطلبات تطبيقها في الزراعة الحديثة

د. كندة الشماط

المقدمة:

إن تغير المناخ يعتبر من أكبر التحديات التي ستواجه الانسان في المستقبل القريب، وهذا يرجع إلى الطبيعة العالمية للمشكلة، فضلا عن الآثار الكارثية المُحتملة وطبيعتها المجهولة، بل وربما عدم القدرة على التنبؤ بها من البداية. ويعتبر مجال "الزراعة" من أهم المجالات التي تكون أكثر عُرضة لمخاطر تغير المناخ. وبما أن عدد سكان العالم ينمو ويزداد وبشكل كبير، والمتوقع أن يصل عددهم إلى ما يقارب تسعة مليارات نسمة بحلول 2050، حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، فلابد من تأمين الغذاء لسكان العالم وهذا الأمر ليس بالأمر السهل، لذلك وللتخفيف من حدة بعض التحديات المُعقدة التي يُفرضها تغير المناخ والزراعة (بما في ذلك الغابات ومصايد الأسماك)، فإن التكنولوجيا الذكية ستلعب دور كبير في تغيير مستقبل الغذاء، وإنتاج أغذية صالحة للأكل وبأسعار معقولة لسكان العالم المتزايدين بشكل مطّرد، وعليه يجب التحول إلى ما يسمى بـ "المناخ الذكي Smart Climate"، أي تُصبح الأنظمة الزراعية أكثر كفاءة من حيث الاستخدام الأقل للأرض والمياه والمدخلات، وذلك من أجل إنتاج المزيد من الغذاء على نحو مستدام، مع القدرة على مواجهة التغيرات والصدمات.

الزراعة الذكية والموارد الطبيعية:

هي نهج لإعداد الإجراءات اللازمة لتحويل النظم الزراعية وإعادة توجيهها بحيث تدعم بصورة فعالة الأمن الغذائي وتكفله، ويتضمن مفهوم الزراعة الذكية تحقيق أهداف رئيسية من حيث الوصول لأعلى إنتاجية زراعية من المحاصيل البستانية والحقلية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، حيث أن للتغيرات المناخية المستقبلية أثارها الضارة فعلى سبيل المثال فإن زيادة درجات الحرارة يزيد من الاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية، ما سوف يؤدي ونظراً لمحدودية المياه الصالحة الى تقلص المساحات الصالحة للزراعة والى التصحر في نهاية الأمر مما يؤدى الى قلة المنتجات الزراعية وقلة الاكتفاء الذاتي بالتدريج، وهنا يأتي دور الزراعة الذكية وتطبيقها لتعظيم الاستفادة من الموارد المائية الحالية لتأمين كميات المياه اللازمة للتوسع الأفقي الزراعي، واستنباط سلالات وأصناف نباتية للمحاصيل الحقلية والبستانية مقاومة أو متحملة للجفاف ودرجات الحرارة العالية تكيفا وتخفيفا من آثار التغيرات المناخية المتوقعة، وضمان استدامة التنمية

الزراعية الشاملة لنا وللأجيال القادمة، كما تهدف الزراعة الذكية الى تقليل الانبعاثات الغازية الضارة بالبيئة إلى أقل حد ممكن والتكيف مع التغيرات المناخية المستقبلية، حيث أن التعرف على كمية الانبعاثات الغازية ولأي منتج خلال العملية الإنتاجية له في مراحله المختلفة، ابتداء من عمليات الحرث والعزيق والري والحصاد، وتقليل تلك الانبعاثات لأكبر حد ممكن، له أهمية كبيرة جدا في نوعية المنتجات وهذا يعزز الفرص التصديرية لها.

الجدوى الاقتصادية لتطبيق الزراعة الذكية:

إن استخدام الزراعة الذكية مناخيا سوف يحقق نهضة زراعية وإضافة اقتصادية زراعية كبيرة، ولن يترتب عليه أي أعباء اقتصادية إضافية بل على العكس سيحقق عائدا اقتصاديا عاليا على المدى القصير والطويل. ومن التجارب الناجحة في الزراعة الذكية مصر التي دخلت في التحالف العالمي للزراعة الذكية مناخيا بمنظمة الأغذية والزراعة "الفاو، منذ عام 2016 من خلال شعبة البحوث الزراعية والبيولوجية بالمركز القومي للبحوث، لتعظيم الاستفادة من خبرات الدول الأخرى المتقدمة والنامية على حد سواء.

مقومات تطبيق الزراعة الذكية في الزراعة العربية:

يتم ذلك من خلال عدة أمور:

يتم ذلك من خلال التوعية والإرشاد الزراعي والإعلام ووسائل التواصل الأخرى لتوصيل مفهوم الزراعة الذكية مناخيا للمنتجين والمزارعين، كذلك الاستفادة من خبرات الدول التي سبقتنا في الانضمام الى التحالف العالمي للزراعة الذكية مناخيا ومن قصص النجاح في الدول المختلفة، فضلا عن حضور المؤتمرات فيما يتعلق بالزراعة الذكية مناخيا، وذلك على النحو التالي:

أولاً – دور الأسر الريفية في الزراعة الزكية:

إن تحقيق ما تهدف اليه الزراعة الذكية، يتطلب تغييرات في السلوك والاستراتيجيات والممارسات الزراعية من قبل الأسر الريفية، وذلك من خلال تحسين فرص حصولهم على تقنيات مرونة المناخ والمعرفة والمعلومات من أجل زيادة الإنتاجية، والمدخلات، ومعلومات السوق، والمعلومات التي تسهم في تنويع مصادر الدخل، إضافةً إلى التوعية بأهمية تضمين سياسات وخطط التنمية الزراعية العربية ببرامج وأنشطة تهدف إلى تمكين المزارعين وتسهيل حصولهم على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال الخاصة بالزراعة وذلك لما لها من أهمية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، هذا بالإضافة إلى تنظيم أنفسهم للعمل جماعيا وبشكل أفضل.

ثانياً–الإرشاد الزراعي:

لابد لمُقدمي الإرشاد أن يكون لهم دورا محوريا في دعم ما تهدف اليه الزراعة الذكية وذلك من خلال (التطوير التكنولوجي – نشر المعلومات – تعزيز قدرات المزارعين – تسهيل السمسرة – تأييد ودعم السياسات)، وتحسين فعاليته فيما يتعلق بالزراعة الذكية مناخيا، من حيث تطوير القدرات على المستوى الفردي والتنظيمي والإصلاح المؤسسي على مستوى الأنظمة.

ثالثاً– زيادة مستدامة في الإنتاجية (من خلال تطوير التكنولوجيا ونشر المعلومات):

نظرا للطبيعة المتغيرة للزراعة واحتياجات المزارعين، لابد أن يتحول تركيز الإرشاد الزراعي من نقل المهارات

والتقنيات والمعارف ذات الصلة بإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية ومنتجات الغابات من الأبحاث، إلى تطوير تكنولوجيات مع المزارعين وتحفيز وتسهيل عمليات الابتكار، والتعرف على التقنيات والممارسات الزراعية المناسبة واللازمة للزارعة الذكية مناخيا. وقد أثبت مُقدمي الإرشاد في كثير من الدول نجاحهم الكبير في استخدام أساليب ومناهج تشاركية مثل (تطوير التكنولوجيا التشاركية – تمكين منصات الابتكار والإبداع الريفية)، لتطوير ونشر التقنيات وتشجيع الابتكار من خلال إشراك أصحاب المصلحة المتعددة، فلابد من التوعية بأهمية استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الزراعة العربية لما لها من أهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبالتالي القضاء على الجوعّ وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

رابعاً–الخبرات المميزة:

لابد من الخبرة في نشر التكنولوجيات والمعلومات والأساليب الارشادية المتبعة بما فيها أشكال الإرشاد التقليدية" مثل (التفاعل بين الأشخاص – الأيام الحقلية – المواد المطبوعة)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الراديو – الهاتف المحمول – الفيديو – وسائل الإعلام الاجتماعية)، ومراكز الموارد الريفية، ومدارس المزارعين الحقلية وغيرها، لتحديد أنواع التغيرات التكيفية التي يحتاجها المزارعون وتوقيتاتها، مع ضمان أن التكنولوجيات ووسائل النشر ذات الصلة، ستواكب الحاجة المتغيرة لتعديلات تغير المناخ.

خامساً– البحث العلمي والباحثين:

إضافة إلى التعاون مع الباحثين من أجل التوصل إلى أفضل الممارسات لمواجهة تغير المناخ، فلابد للمرشدين الزراعيين من الانخراط بشكل أعمق في البحث عن التكنولوجيا، كذلك تحديد الدروس المستفادة من المناطق الأخرى (على المستوى الدولي أو المحلي) التي تعاني بالفعل من الظروف المناخية القاسية، أيضا هناك ضرورة للربط الوثيق بين الباحثين الزراعيين ومُقدمي الإرشاد، نظرا لحاجة الباحثين المُلحة للاستفادة من المعرفة المحلية، والتي لديها فهم واضح لاحتياجات ومشاكل المزارعين، فضلا عن الحصول على ردود فعل حول كيفية عمل التدخلات التكنولوجية. حيث أن التكيف مع تغير المناخ يدعو إلى إجراء تغييرات في إدارة الموارد الطبيعية.

الزراعة الذكية والموارد الطبيعية:

للتغيرات المناخية المستقبلية أثارا ضارة بالبيئة والمنظومة الزراعية، فمثلا زيادة درجات الحرارة يزيد من الاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية، وبالنظر الى محدودية المياه الصالحة للاعتماد عليها في الزراعة فهذا سوف يؤدى بطبيعة الحال الى تقلص المساحات الصالحة للزراعة والى التصحر في نهاية الأمر مما يؤدى الى قلة المنتجات الزراعية وقلة الاكتفاء الذاتي بالتدريج، وهنا يأتي دور الزراعة الذكية وتطبيقها لتعظيم الاستفادة من الموارد المائية الحالية لتأمين كميات المياه اللازمة للتوسع الأفقي الزراعي، واستنباط سلالات وأصناف نباتية للمحاصيل الحقلية والبستانية مقاومة أو متحملة للجفاف ودرجات الحرارة العالية تكيفا وتخفيفا من أثار التغيرات المناخية المتوقعة، لذلك لابد

مـــن نشـــر مفهـــوم الزراعـــة الذكيـــة مناخيـــا فـــي منظومـــة الزراعـــة العربيـــة لضـــمان اســـتدامة التنميـــة الزراعية الشاملة لنا وللأجيال القادمة.

الزراعة الذكية والتصدير:

بما أن تطبيق الزراعة الذكية مناخيا يقلل الى أكبر حد غازات الانبعاث الحراري، فإن البصمة الكربونية تعنى التعرف على كمية هذه الانبعاثات ولأي منتج خلال العملية الإنتاجية له في مراحله المختلفة، ابتداء من عمليات الحرث والعزيق والري والحصاد، وهذا له أهمية كبيرة جدا خاصة في مجال تصدير الحاصلات البستانية وبما أن الزراعة الذكية مناخيا تقلل لأكبر حد تلك الانبعاثات فهي وسيلة ناجحة لرصد وتحديد البصمة الكربونية مما يعزز الفرص التصديرية للمنتجات الغذائية الزراعية.

تجارب ناجحة:

تصدرت المرافق الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا NMHSs، ومنظمات البحوث الدولية، قائمة تطبيق أدوات الأرصاد الجوية الزراعية، ومن بين التطبيقات الأكثر إثارة للاهتمام هي تجربة "إندونيسيا" التي نجحت في تدشين خدمات مناخية ذات كفاءة عالية مع المزارعين، والتي بدورها تعمل على تحقيق زيادة كبيرة في فهم ووعي ما يحدث وسيحدث في البيئة الزراعية. وفي "الصين" أثبتت المحاصيل والخدمات المناخية قدرتها الفعالة على التكيف مع الأحداث غير المواتية.

وفي هذا الصدد، أظهرت مشاريع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) أن المزارعين أيضا لديهم القدرة على تحديد توقيتات الزراعة، بالاعتماد على بيانات هطول الأمطار التي يتم تسجيلها من قبل المزارعين أنفسهم باستخدام أجهزة قياس الأمطار. وهنا نجد أن هذه الأساليب تسهم في تحقيق الزراعة الذكية مناخيا بعدة طرق، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تساعد في (الحد من الطلب على الطاقة وبالتالي إنتاج كميات أقل من انبعاثات الغازات الدفيئة خلال إدارة المحاصيل – تتطلب كميات أقل من المياه لأغراض الري – وضع تدابير الوقاية – القرارات الاستراتيجية – زيادة الكفاءة).

ومن الدول التي استفادت من التقنيات المتطورة هولندا، الدولة الأوروبية الصغيرة، ذات الكثافة السكانية العالية (أكثر من 1300 ساكن في كل ميل مربع)، والموارد المحدودة، حيث استطاعت هولندا أن تقدم نموذجا يحتذى في تحقيق الأمن الغذائي، فقد عملت الحكومة الهولندية في العقدين الماضيين على الاستثمار وبقوة في مجال الزراعة العالية التقنية، وقدمت التزاما وطنيا بإنتاج ضعف كمية الغذاء مقابل نصف الموارد المتاحة، وتم خفض الاعتماد على المياه بنسبة تصل إلى 90 بالمائة، وإنهاء الاستخدام التام للمبيدات الكيميائية، وجميع هذه الإجراءات المتبعة أتت ثمارها الآن، واحتضنت هولندا أحدث التقنيات الزراعية، ومن بين الوسائل المتطورة على سبيل المثال الجرارات دون سائق والطائرات دون طيار وأدوات الاستشعار الذكية التي توفر قاعدة بيانات وقراءات تفصيلية حول كيمياء التربة والمحتوى المائي ونمو النباتات، كما تم إنشاء العديد من البيوت المحمية ذات التقنية العالية، والتي تتحكم بالمناخ، فتزرع المحاصيل على مدار الساعة، وفي كل أنواع الطقس، ويغطي بعضها 175 فدانا من الأرض.

آثار

ما يسمى الربيع العربي

على التجارة البينية الزراعية

وانعكاساتها على السياسات التجارية للدول العربية

أ . د حمدي سالم
خبير الاقتصاد الدولي
استاذ الاقتصاد الزراعي كلية الزراعة جامعة عين شمس

مقدمة الدراسة:

في ظل ما تعانيه التجارة البينية العربية من ضعف ووجود العديد من التحديات التي تواجهها، جاءت ثورات الربيع العربي كأحد المتغيرات العارضة لتزيد من حدة تلك التحديات التي تواجهها التجارة البينية العربية السلعية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة، وتسببت في وجود تغيرات في طبيعة التبادل التجاري الزراعي العربي من حيث الهيكل السلعي والجغرافي، وهذه التغيرات كان لها العديد من الآثار على التجارة البينية الزراعية العربية من حيث زيادة فاتورة الواردات الزراعية العربية والتي زادت خلال الفترة 2011-2015 بحوالي 70% مقارنة بالفترة 2007-2010، وزيادة متطلبات تلبية الاحتيجات من السلع الغذائية والزراعية في ظل ضعف التبادل التجاري البيني العربي في السلع الزراعية وغيرها وضعف موقف الأمن الغذائي العربي مما كان له العديد من الآثار انعكست على السياسات التجارية للدول العربية .

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى القاء الضوء على سياسات وآليات تعزيز التبادل التجاري العربي في السلع الزراعية والغذائي في ظل الدروس المستفادة من أزمات دول الربيع العربي إنطلاقاً من مبدأ المصالح الاقتصادية المشتركة وبعيداً عن الشعارات القومية غير الفعالة، واقتراح مجموعة من السياسات والآليات التي يمكن من خلالها دعم التبادل التجاري الزراعي العربي، وتعزيز الموقف التنافسي للتجارة الخارجية الزراعية لدول الربيع العربي، بحيث يكون زيادة التجارة البينية الزراعية العربية نقطة الانطلاق لزيادة حجم التجارة البينية العربية في جميع السلع والخدمات الاخرى في ظل الدروس المستفادة من أزمات الربيع العربي، وبصورة أكثر تحديداً فإن هذه الدراسة تسعى إلى الوصول إلى إجابات للأسئلة التالية:

- كيف تأثر الآداء الاقتصادي لدول الربيع العربي في ظل تلك التطورات والأحداث ؟
- ما هو اثر الربيع العربي على التجارة الزراعية للعالم العربي ؟
- هل هناك اثر للربيع العربي في حدوث عميلة تحويل للتجارة العربية الزراعية ؟
- هل هناك أثر لثورات الربيع العربي على جودة الصادرات الزراعية لدول الربيع العربي ؟
- ما هي أهم ملامح السياسات التجارية التي اتبعتها دول الربيع العربي وبعض الدول العربية الاخرى لمواجهة الأزمات التي مرت بها؟وهل كانت سياسات حمائية ام انفتاحية ؟
- ما هي الآثار الغير مباشرة على بعض الدول العربية في التجارة الزراعية نتيجة احداث وتطورات الربيع العربي ؟
- ما هو تصنيف أهم الدول العربية من حيث درجة تأثر التجارة الخارجية الزراعية لها نتيجة احداث وتطورات الربيع العربي من حيث (نوعية الاثر – طبيعة الأثر – حجم ومقدار الأثر) ؟

ما هي سياسات وآليات تعزيز التبادل التجاري العربي الزراعي البيني في ظل الاحداث والتطورات المتلاحقة؟

وللاجابة على تلك التساؤلات ومحاولة التعرف على آثار احداث وتطورات الربيع العربي على التجارة البينية الزراعية وانعكاساتها على السياسات التجارية لبعض الدول العربية يمكن للدراسة تناول المحاور التالية :

أولاً: الآثار العامة لثورات الربيع العربي على الاقتصادات العربية

ثانياً: التجارة البينية العربية السلعية والزراعية في ظل احداث وتطورات الربيع العربي

1- التجارة العربية في السلع والخدمات في ظل احداث وتطورات الربيع العربي

2- التجارة الزراعية العربية في ظل احداث وتطورات الربيع العربي

أ- اجمالي التجارة الزراعية البينية العربية
ب- أهم ملامح التوزيع الجغرافي للتجارة الزراعية العربية البينية في ظل أحداث وتطورات الربيع العربي
- التوزيع الجغرافي للصادرات الزراعية العربية البينية
- التوزيع الجغرافي للواردات الزراعية العربية البينية

ت- أهم ملامح الهيكل السلعي للتجارة الزراعية العربية البينية في ظل أحداث وتطورات الربيع العربي

ثالثا : أثر أحداث وتطورات الربيع العربي على التجارة الخارجية الزراعية لدول الربيع العربي

1- الأثر على الصادرات الزراعية لدول الربيع العربي

أ- أثر تطورات واحداث الربيع العربي على الصادرات الزراعية المصرية
ب- أثر تطورات واحداث الربيع العربي على الصادرات الزراعية التنونسية
ت- أثر تطورات واحداث الربيع العربي على الصادرات الزراعية الليبية

2- أثر تطورات واحداث الربيع العربي على جودة الصادرات الزراعية لأهم دول الربيع العربي

3- أثر تطورات واحداث الربيع العربي على الواردات الزراعية لدول الربيع العربي

أ- تأثر الواردات الزراعية في تونس
ب- تأثر الواردات الزراعية في مصر
ت- تأثر الواردات الزراعية في ليبيا
ث- تأثر الواردات الزراعية في سوريا
ج- تأثر الواردات الزراعية في اليمن

4- أهم ملامح السياسات التجارية للدول العربية في ظل احداث وتطورات الربيع العربي

رابعاً: الآفاق المستقبلية للتبادل التجاري الزراعي العربي في ظل نتائج ثورات الربيع العربي

1- اهمية تعزيز التجارة العربية البينية في ظل تطور الاوضاع السياسية في المنطقة العربية

2- سياسات وآليات تعزيز التجارة البينية الزراعية العربية في ظل الدروس المستفادة من ثورات الربيع العربي

.

منهجية وضوابط الدراسة :

- اعتمدت الدراسة على منهج التحليل الوصفي والكمي، واعتمدت في بيانات التجارة الخارجية التركيز على بيانات تجارة السلع والخدمات دون البترولية، كما تستهدف الدراسة من السلع الزراعية والغذائية تلك الواردة في التصنيف السلعي "النظام المنسق" (H.S CODE) بداية من البند الجمركي (01) حتى البند الجمركي (24) بإستثناء البنود المتعلقة بالمشروبات الكحولية ولحوم الخنازير والمنتجات التي لا تتفق مع ثقافة وعقيدة معظم المستهلكين بالدول العربية.
- يقصد بدول الربيع العربي في البحث بالدول العربية التي عانت خلال الفترة 2011-2015 من أزمات سياسية، وعلى الرغم من التحفظ على معنى الربيع العربي نظراً للآثار السلبية العميقة والطويلة الأمد لتلك التطورات بما لا يجعلها تناسب لفظ الربيع العربي، إلا أنه من الجائز أن يكون لتلك التطورات السياسية آثار ايجابية في المستقبل لتتوافق مع معنى الربيع العربي .
- فيما يتعلق بالاطار المكاني والزماني للدراسة يمكن توضيحه وفق الجدول التالي :

جدول رقم(1) تقسيم الاطار الزماني والمكاني للدراسة قبل وأثناء وبعد التطورات السياسية التي مرت بها المنطقة العربية

الاطار المكاني	الاطار الزماني		
	متوسط الفترة 2007-2010 قبل الازمة	متوسط الفترة 2011-2014 اثناء الازمة	متوسط الفترة 2015-2017 بعد الازمة لمصر وتونس فقط .
دول الربيع العربي	تونس، مصر، ليبيا، سوريا، اليمن	تونس، مصر، ليبيا، سوريا، اليمن	تونس، مصر
	على الرغم من أن العراق يعاني من تطورات مرتبطة إلى حد ما باحداث الربيع العربي الا ان معاناة العراق كانت في فترات سابقة لاحداث الربيع العربي بدأت منذ عام 1990م نتيجة لاحداث قد لاتندرج تحت توصيف الربيع العربي، ومن ثم تم استبعاد العراق في بعض الاحيان من التحليل، على الرغم من الوضع في الاعتبار بيانات التجارة الخارجية الزراعية في بعض اجزاء التحليل بالدراسة		
دول الخليج العربي	مثل الامارات والسعودية		
دول عربية اخرى	مثل الاردن والسودان والمغرب ولبنان وغيرها		

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: الآثار العامة لثورات الربيع العربي على الاقتصادات العربية :

عانت المنطقة العربية كثيراً من التطورات السياسية التي مرت بها، وأثرت على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمواطن العربي، ومازالت بعض الدول تعاني حتى الآن، ومن الملاحظ تأثر الآداء الاقتصادي لدول الربيع العربي بشكل كبير كنتيجة مباشرة لتلك التطورات السياسية، غير أنه من الواضح أن الدول العربية تختلف في حجم وعمق عدم الاستقرار وتأثر كفاءة الآداء الاقتصادي، فضلاً عن طول الفترة المرتبطة بعدم الاستقرار السياسي، هذا بالإضافة إلى أن بعض المؤشرات الاقتصادية لدول مثل سوريا والعراق تأثرت وبشكل كبير نتيجة زيادة أعداد المهاجرين واللاجئين، ومن الصعوبة بمكان تقدير حجم الأضرار التي نجمت عن تلك الأزمات السايسة بالنسبة لرأس المال القومي بشكل دقيق مثل البنية التحتية وغيرها، حيث لاتوجد تقديرات دقيقة لتلك الخسائر حتى الآن، غير أن هذه الدراسة تركز على الملامح العامة لأهم الآثار السلبية لتك الأزمات على الآداء الاقتصادي لدول الربيع العربي، ولو تم اضافة الآثار السلبية على رأس المال القومي لدول الربيع العربي لتضاعفت تلك الآثار السلبية عشرات المرات، ويتبين من الجدول رقم(1) بالملاحق والشكل رقم(1) مجموعة من الحقائق عن أهم ملامح الآداء الاقتصادي لدول الربيع العربي أثناء الأزمات وبعدها تتمثل أهمها في الآتي :

- **تونس:** تعتبر تونس من أقل دول الربيع العربي من حيث الضرر على الآداء الاقتصادي، حيث تمثلت أهم ملامح تأثر الوضع الاقتصادي التونسي بعد ثورة الياسمين في ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع البطالة، وانخفاض في اجمالي الاحتياطيات بدلالة عدد أشهر الاستيراد، خاصة في عامي 2012م، 2013م .
- من الملاحظ أن الاقتصاد التونسي بدأ يستعيد عافيته خلال الفترة الأخيرة، حيث بلغ معدل النمو المتوقع للاقتصاد التونسي لعام 2018 حوالي 2.7% .
- من المتوقع وفق تقارير البنك الدولي ارتفاع في معدلات التضخم ليصل إلى 6.7% في 2018، نتيجة انخفاض قيمة الدينار، وزيادة معدل ضريبة القيمة المضافة، والزيادة في أسعار السلع .
- **مصر :** خلال الثورة المصرية عانت مصر كثيراً بسبب انخفاض احتياطي النقد الاجنبي من العملات الاجنبية، وصعوبة توفير متطلبات الاستيراد، وتعثر لعدد كبير من المنشآت الانتاجية والصناعية.
- لجأت مصر بعد فترة من الأزمات السياسية التي تعرضت لها لبرنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي يستهدف رفع كفاءة الآداء الاقتصادي من خلال خطوات اصلاحية جريئة لعلاج الخلل في هيكل الاقصاد المصري، وتشير توقعات البنك الدولي أن يتحسن النشاط الاقتصادي وأن تتقلص الاختلالات بدرجة كبيرة، وأن يكون معدل النمو الاقتصادي المتوقع 4.2%، وأن ينمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 5% في 2018م،

وأن يرتفع تدريجياً إلى 5.8% بحلول عام 2020م. ومن المتوقع أن يكون المحرك للنمو هو مرونة الاستهلاك الخاص والاستثمارات الخاصة، وتحسن تدريجي في الصادرات خاصة قطاعي السياحة والغاز .

- **ليبيا** مازالت تعاني ليبيا من الأزمات السياسية، مما أثر وبشدة على كفاءة الآداء الاقتصادي، حيث ارتفعت معدلات التضخم بشكل كبير لتصل لحوالي 28.4% عام 2017.
- بلغ معدل النمو الاقتصادي في عام 2017 حوالي (-2.1%) مقابل حوالي (-3.4%) عام 2016م .
- على الرغم من عدم توفر البيانات الكافية عن كفاءة الاقتصاد الليبي الا ان المؤشرات تشير إلى أنه من المتوقع استمرار ارتفاع أسعار السلع الأساسية، نتيجة النقص الحاد في سلاسل الإمداد، والمضاربة في السوق السوداء التي تزداد توسعاً، والانخفاض الشديد في قيمة الدينار الليبي بالأسواق الموازية .
- **اليمن** :تعتبر الجمهورية اليمنية من أكثر دول الربيع العربي المتأثرة اقتصادياً واجتماعيا وسياسياً، وعلى الرغم من عدم توفر البيانات الكافية عن الاقتصاد اليمني، الا ان المؤشرات تشير الى أن معدل النمو الاقتصادي بلغ حوالي(-5%) في عام 2017م، ووصل معدل الفقر إلى75%، ويحتاج الاقتصاد اليمني للمساعدات الأجنبية للمساعدة لاستعادة الخدمات الأساسية وإعادة بناء الثقة في المؤسسات اليمنية.
- من المستحيل تحقيق استقرار اقتصادي في اليمن في ظل الظروف الحالية لتجزأة السيطرة على المؤسسات الاقتصادية الرئيسية بين الحكومة المعترف بها في عدن والسلطة الفعلية في صنعاء، وتتوقف آفاق المستقبل الاقتصادي على ما إذا كانت نهاية الصراع الدائر ستسمح بإعادة بناء الاقتصاد والنسيج الاجتماعي في اليمن.
- **سوريا** : لقد أدى الصراع العنيف في سوريا إلى خسائر بشرية فادحة بين أبناءالشعب السوري وأحدث موجة كبيرة من تدفق اللاجئين، مما أثر كثيراً في طبيعة مؤشرات الآداء الاقتصادي السوري، وكان من نتائج الصراع الذي مازال قائماً في سوريا وجود دمار هائل في أصول البلاد العامة والخاصة، بما في ذلك البنية التحتية للصحة والتعليم والطاقة والمياه والصرف الصحي والزراعة والنقل والإسكان وغيرها
- وتشير التقديرات أن إجمالي الأضرار التي لحقت بالمدن الرئيسية في سوريا تتراوح بين 3.7 و4.5 مليار دولار عام 2014م، وأن قيمة الدمار الذي لحق بالبنية التحتية المادية بلغت حوالي 75 مليار دولار، كما أن إعادة إجمالي الناتج المحلي في سوريا إلى مستويات ما قبل اندلاع الصراع ستتطلب استثمارات تبلغ 180 مليار دولار.

ثانياً: التجارة البينية العربية السلعية والزراعية في ظل احداث وتطورات الربيع العربي :

تعتبر الدول العربية من الدول صافي المستوردة للغذاء بنسبة كبيرة حيث تساهم بحوالي 6.3% من الواردات الزراعية العالمية كمتوسط للفترة 2007-2017م، والملاحظ أنه نظراً لوجود فجوة غذائية مستمرة ومتسعة كانت الدول العربية أمام خياراً لاغنى عنه وهو إتباع سياسات تجارية استيرادية انفتاحيه تحررية لسد العجز في الفجوة الغذائية لأهم تلك السلع، وخاصة السلع التي لم يعد من الممكن زيادة انتاجها محلياً لسد الاحتياجات لوجود محددات يصعب التغلب عليها خاصة محدودية الأراضي المزروعة، ونقص المياه، وغيرها من المحددات .

وعلى الرغم من وجود العديد من المقومات الداعمة لدور فعال للتجارة الخارجية العربية البينية، مثل التنوع في الثروات الطبيعية والمالية والبشرية، فضلاً عن الوحدة الجغرافية والموقع الاستراتيجي الذي يربط بين الشرق والغرب، إلا أنه من

الملاحظ ضعف التبادل التجاري البيني العربي سواء في السلع الكلية أو في السلع الزراعية والغذائية .

1- التجارة العربية في السلع والخدمات في ظل احداث وتطورات الربيع العربي

من نتائج الجدول رقم (2) بالملحق، والشكل رقم (2) يلاحظ الآتي:

- زاد إجمالي التجارة العربية في السلع والخدمات أثناء الأزمات السياسية التي مرت بها المنطقة العربية حيث مثلت حوالي 5.5% من اجمالي التجارة العالمية خلال الفترة 2011-2014 مقابل 5% خلال الفترة 2007-2010 م .
- كانت مساهمة الواردات العربية في تلك الزيادة أكبر من مساهمة الصادرات العربية، كما انخفض مساهمة اجمالي التجارة العربية في التجارة العالمية بعد الاستقرار النسبي في المنطقة خلال الفترة 2015-2017 لتمثل حوالي4% من اجمالي التجارة العالمية، على الرغم من استمرار الزيادة في الواردات العربية من السلع والخدمات، وقد يرجع ذلك لزيادة التجارة العالمية الاجمالية وفي نفس الوقت انخفاض الصادرات العربية للعالم خلال تلك الفترة .

2- التجارة الزراعية العربية في ظل احداث وتطورات الربيع العربي:

كان لأحداث وتطورات الربيع العربي العديد من الآثار على التجارة الزراعية العربية ويمكن توضيح ذلك كالتالي :

أ. اجمالي التجارة الزراعية البينية العربية

- زاد اجمالي التجارة البينية الزراعية العربية في الفترة 2011-2014 لتصل لحوالي 33.4 مليار دولار مقابل حوالي 23.5 مليار دولار خلال الفترة 2007-2010، واستمرت تلك الزيادة لتصل لحوالي 34.7 مليار دولار خلال الفترة 2015-2017، ومن الملاحظ أن تلك الزيادة ترجع الى الواردات الزراعية البينية بشكل أكبر من الصادرات الزراعية البينية، كما أن الزيادة في التجارة الزراعية العربية مع العالم أكبر من مثيلتها البينية العربية، وقد يرجع ذلك لارتفاع حجم الواردات الزراعية العربية من العالم خاصة خلال الفترة 2015-2017م.
- زادت مساهمة التجارة الزراعية العربية في التجارة الزراعية العالمية أثناء وبعد التطورات السياسية التي مرت بها المنطقة العربية لتصل حوالي 4.5% خلال سنوات الأزمة بعد أن كانت حوالي 3.7% قبل أحداث الربيع العربي، وقد يرجع ذلك لزيادة الواردات العربية الزراعية من العالم أثناء وبعد الأزمة بنسبة أكبر من الزيادة في الصادرات الزراعية العربية .
- على الرغم من تلك الزيادة في التجارة البينية الزراعية العربية الا انه من الملاحظ انخفاض مساهمتها في اجمالي التجارة العربية من السلع والخدمات أثناء فترات الأزمة، وقد يعزى ذلك لزيادة الواردات العربية من العالم بشكل كبير خلال تلك الفترة، مما يشير لزيادة اعتماد الدول العربية على العالم في تلبية احتياجاتها من السلع الغذائية والزراعية وانخفاض معدلات التبادل التجاري العربي البيني في السلع الزراعية الغذائية .

ب. أهم ملامح التوزيع الجغرافي للتجارة الزراعية العربية البينية في ظل أحداث وتطورات الربيع العربي :

ساهمت احداث وتطورات الربيع العربي في وجود العديد من التغيرات في هيكل التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الزراعية ويمكن توضيح ذلك كالتالي :

- **التوزيع الجغرافي للصادرات الزراعية العربية البينية :**

من خلال بيانات الجدول رقم (3) يتبين الآتي:

شكل رقم (1) الملامح العامة لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لدول الربيع العربي خلال الفترة 2010-2017م

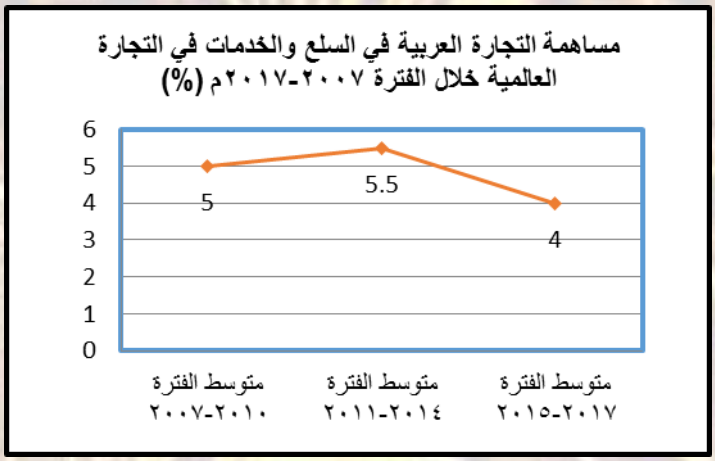

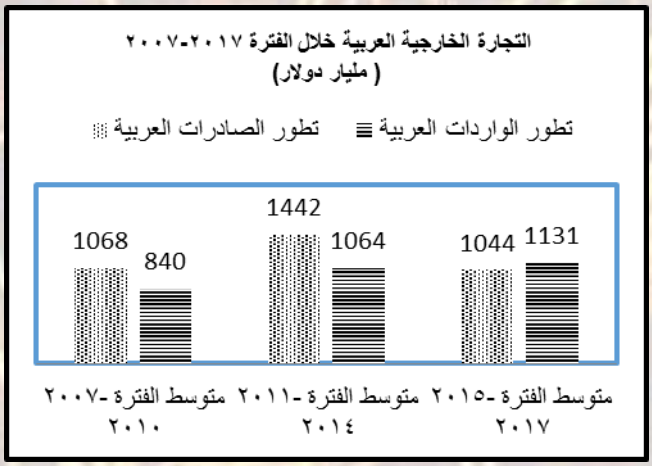

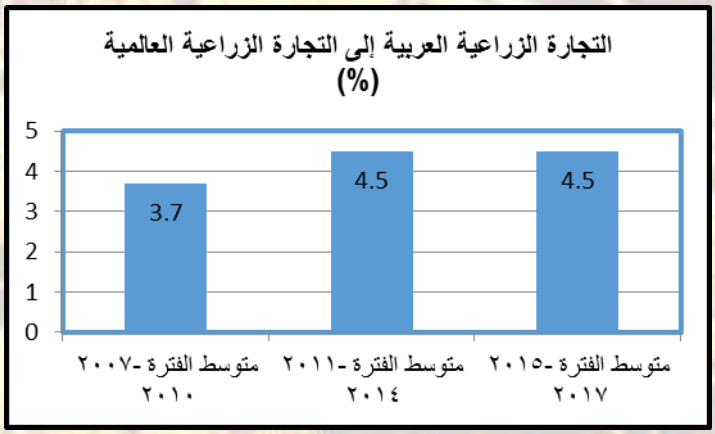

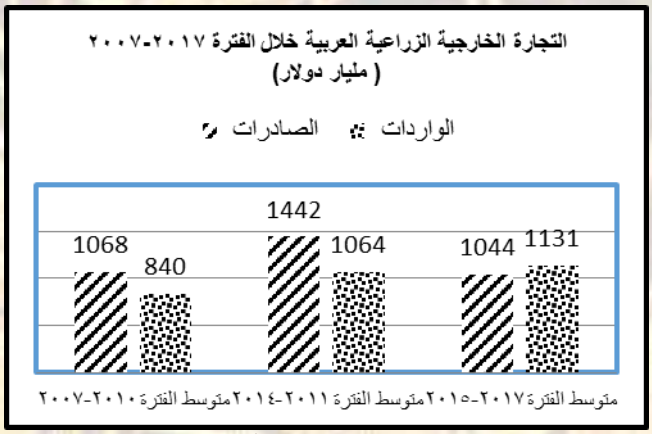

(معدل النمو الاقتصادي لعام 2018م وفقاً لتقرير المرصد الاقتصادي – منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحوُّل الاقتصادي الصادرعن البنك الدولي، (أبريل / نيسان 2018)، و معدل النمو الاقتصادي لجمهورية ليبيا عن عام 2017).

المصدر : جدول رقم (1) بالملحق .

تعتبر مصر والامارات والسعودية من أكبر الدول مساهمة في الصادرات العربية البينية، وقد يعزى وجود الامارات في تلك الدول نظراً لقيامها باعادة التصدير للسلع الزراعية والغذائية مثل السكر ومصنوعاته .انخفضت مساهمة دول الربيع العربي في الصادرات البينية العربية وتعتبر سوريا من اكثر الدول تاثراً.

- ☒ الزيادة في نسبة مساهمة مصر وتونس قد لاترجع لزيادة الصادرات ولكن ترجع لانخفاض اجمالي التجارة البينية العربية بنسبة 26%، وساعد على ذلك انخفاض قيمة العملة المحلية للبلدين امام الدولار ما ساهم في وجود عائد مرتفع نسبيا من عملية التصدير للسلع الزراعية .
- ☒ على الرغم من استفادة الصادرات الزراعية لمصر وتونس من انخفاض قيمة العملة المحلية لتعزيز مساهمتها في التجارة البينية العربية الزراعية، الا ان هناك اسباب ساهمت في محدودية تلك الاستفادة، اهمها زيادة فاتورة الواردات للسلع الزراعية ومستلزمات الانتاج من العالم ومن ثم زيادة الاعباء الاقتصادية على الدولة، وخاصة وان دولة مثل مصر تستورد نسبة كبيرة من احتياجاتها الغذائية (تمثل الواردات الزراعية 22% من اجمالي الواردات السلعية، وتعانى تونس من تهريب الخضروات للسوق الليبي بشكل غير رسمي).

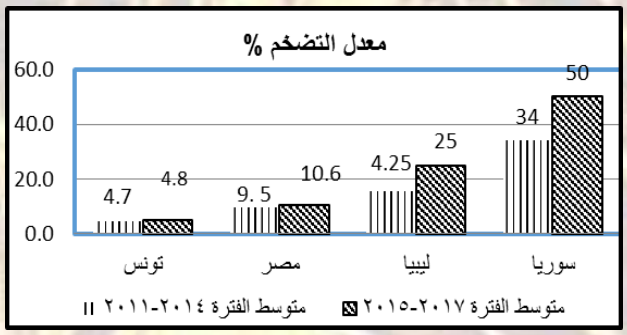
معدل التضخم %
60.0
40.0
20.0
0.0
4.7
4.8
9. 5
10.6
4.25
25
34
50
تونس
مصر
ليبيا
سوريا
متوسط الفترة ٢٠١١-٢٠١٤
متوسط الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧

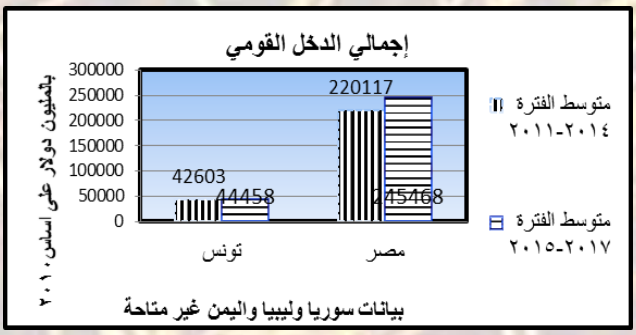
إجمالي الدخل القومي
بالمليون دولار على اساس ٢٠١٠
300000
250000
200000
150000
100000
50000
0
42603
44458
220117
245468
تونس
مصر
متوسط الفترة ٢٠١١-٢٠١٤
متوسط الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧
بيانات سوريا وليبيا واليمن غير متاحة

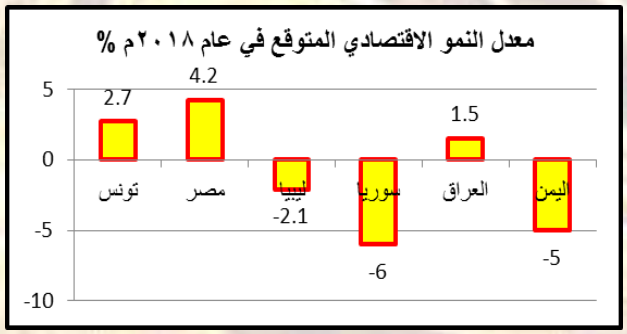
معدل النمو الاقتصادي المتوقع في عام ٢٠١٨م %
5
0
-5
-10
2.7
4.2
-2.1
-6
1.5
-5
تونس
مصر
ليبيا
سوريا
العراق
اليمن

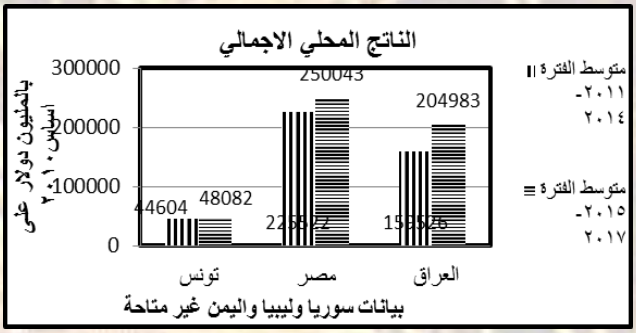
الناتج المحلي الاجمالي
بالمليون دولار على اساس ٢٠١٠
300000
200000
100000
0
44604
48082
250043
204983
تونس
مصر
العراق
متوسط الفترة ٢٠١١-٢٠١٤
متوسط الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧
بيانات سوريا وليبيا واليمن غير متاحة

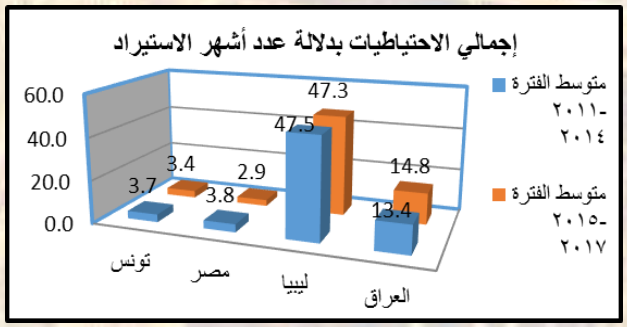
إجمالي الاحتياطيات بدلالة عدد أشهر الاستيراد
60.0
40.0
20.0
0.0
3.7
3.4
3.8
2.9
47.5
47.3
13.4
14.8
تونس
مصر
ليبيا
العراق
متوسط الفترة ٢٠١١-٢٠١٤
متوسط الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧

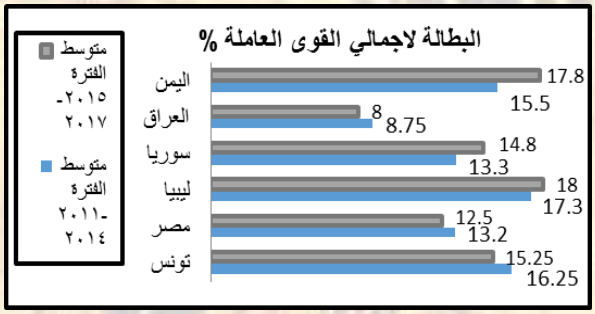
البطالة لاجمالي القوى العاملة %
متوسط الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧
متوسط الفترة ٢٠١١-٢٠١٤
اليمن
العراق
سوريا
ليبيا
مصر
تونس
17.8
15.5
8
8.75
14.8
13.3
18
17.3
12.5
13.2
15.25
16.25

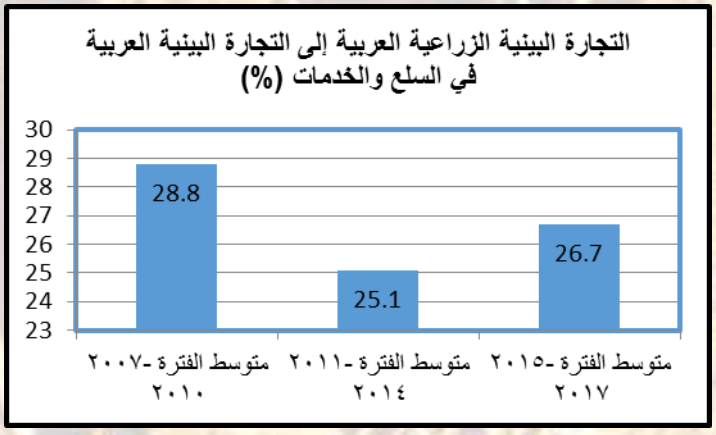
التجارة البينية الزراعية العربية إلى التجارة البينية العربية في السلع والخدمات (%)
30
29
28
27
26
25
24
23
28.8
25.1
26.7
متوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠
متوسط الفترة ٢٠١١-٢٠١٤
متوسط الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧

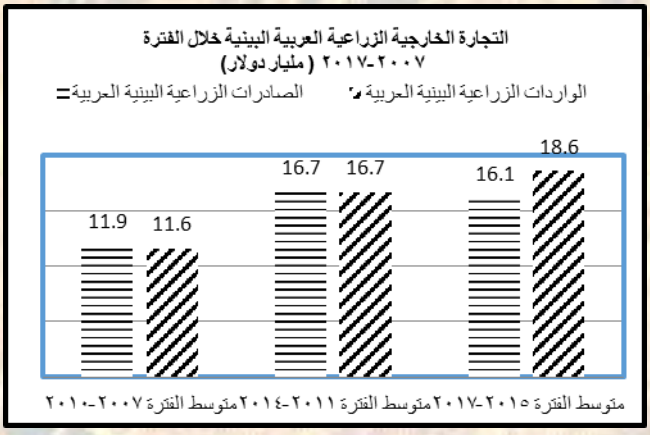
التجارة الخارجية الزراعية العربية البينية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧ (مليار دولار)
الواردات الزراعية البينية العربية
الصادرات الزراعية البينية العربية
11.9
11.6
16.7
16.7
16.1
18.6
متوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠
متوسط الفترة ٢٠١١-٢٠١٤
متوسط الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧

جدول رقم(3) مساهمة الدول العربية في الصادرات البينية العربية الزراعية خلال الفترة 2007-2017م

الدولة	المساهمة في الصادرات البينية العربية الزراعية %		
	متوسط الفترة2007-2011	متوسط الفترة2012-2015	متوسط الفترة2015-2017
مصر	15.1	16.4	16.8
الامارات	16.3	23.8	15.5
السعودية	19.2	19.8	14
تونس	3.2	3.3	1.9
العراق	0.27	0.26	0.25
اليمن	2.2	2.3	0.8
ليبيا	0.1	0.3	0.4
سوريا	20.5	3.6	1.7
اجمالي دول الربيع العربي	41.4	25.8	21.6
دول الخليج العربي	44.8	55.6	38.3
باقي الدول العربية	13.8	18.6	16.8

المصدر : جمعت وحسبت من جدول رقم (4) بالملحق .

☒ وبالنظر لواقع الصادرات الزراعية لدول الربيع العربي لأسواق الدول العربية يتلاحظ الآتي :

- ✓ انخفضت مساهمة دول الربيع العربي في الصادرات الزراعية العربية البينية، وذلك بسبب تراجع الصادرات الزراعية السورية بشكل كبير، وكذلك بالنسبة لتونس واليمن، وساعد ذلك على زيادة مساهمة دول الخليج العربي في الصادرات الزراعية خلال الفترة 2011-2017م .
- ✓ لم تتأثر الصادرات الزراعية المصرية بشكل كبير نتيجة الأزمة، غير أنه من الملاحظ انخفاض الكميات المصدرة من السلع الزراعية المصرية الطازجة لبعض الأسواق العربية نتيجة إنخفاض جودتها بشكل ملحوظ خلال عامي 2016م، 2017م.

شكل رقم (2) أهم ملامح التجارة الخارجية الزراعية العربية ومساهمتها في اجمالي التجارة السلعية والخدمية العربية والعالمية

- **التوزيع الجغرافي للواردات الزراعية العربية البينية :**

تقع الدول العربية في دائرة الدول المستوردة للغذاء بشكل شبه صافي، ومما لا شك فيه أن التطورات السياسية التي مرت بها المنطقة العربية أثرت على الهيكل السلعي والجغرافي للواردات الزراعية العربية بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن خلال بيانات الجدول رقم(4) يمكن ملاحظة الآتي:

انخفضت الواردات الزراعية لدول الربيع العربي من العالم العربي بشكل كبير ولجأت إلى دول اخرى بهدف تعزيز الاحتياجات المحلية من السلع الزراعية والغذائية الاساسية مثل الحبوب واللحوم والزيوت وغيرها، ولجأت لدول مثل روسيا واسبانيا والبرازيل، وذلك باستثناء ليبيا والتي اعتمد في تلبية احتياجتها من السلع الزراعية والغذائية على السوقين المصري والتونسي لوجود صعوبات تواجه نقل السلع الزراعية من الدول الاخرى نتيجة الظروف السياسية والأمنية التي تمر بها .

شكل رقم (٣) مساهمة الدول العربية في الصادرات الزراعية العربية البينية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧

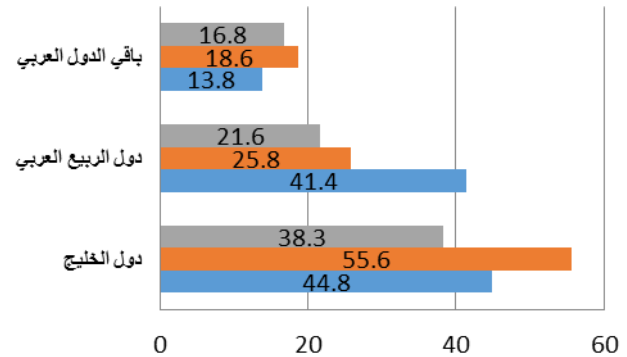

	دول الخليج	دول الربيع العربي	باقي الدول العربي
الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧	38.3	21.6	16.8
الفترة٢٠١١-٢٠١٤	55.6	25.8	18.6
الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠	44.8	41.4	13.8

شكل رقم (٤) مساهمة الدول العربية في الواردات الزراعية العربية البينية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧

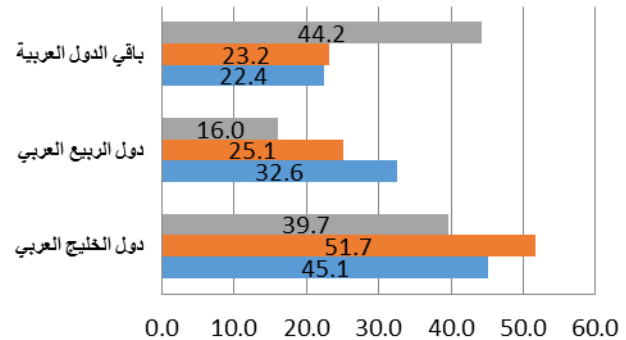

	دول الخليج العربي	دول الربيع العربي	باقي الدول العربية
الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧	39.7	16.0	44.2
الفترة٢٠١١-٢٠١٤	51.7	25.1	23.2
الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠	45.1	32.6	22.4

المصدر : جمعت وحسبت من جدول رقم (4) بالملحق .

وقد يعزى الانخفاض في الواردت السورية الزراعية والغذائية من الدول العربية أو من السوق العالمي لانخفاض الطلب نتيجة زيادة عدد المهاجرين واللاجئين، ووجود أعداد كبيرة من الضحايا، فضلاً عن صعوبات تسيير حركة التجارة الخارجية للسوق السوري نتيجة الاحداث السياسية التي تمر بها سوريا .

جدول رقم (4) مساهمة الدول العربية في الواردات البينية العربية الزراعية خلال الفترة 2007-2017م

الدولة	المساهمة في الواردات البينية العربية الزراعية %		
	متوسط الفترة2007-2011	متوسط الفترة2008-2011	متوسط الفترة2008-2011
مصر	2.4	3.1	2.6
الامارات	9.7	10.9	8.3
السعودية	20.7	23.5	17.2
تونس	0.8	0.7	0.5
العراق	20	8.7	5.6
اليمن	2.9	3.1	2
ليبيا	2.3	5.5	4
سوريا	4.1	3.9	1.4
اجمالي دول الربيع العربي	32.6	25.1	16
دول الخليج العربي	45.1	51.7	39.7
باقي الدول العربية	22.4	23.2	44.2

المهندس الزراعي العربي . العدد 81 ص [18]

المصدر: جمعت وحسبت من : https://www.trademap.org/Index.aspx

ت. أهم ملامح الهيكل السلعي للتجارة الزراعية العربية البينية في ظل أحداث وتطورات الربيع العربي :

من بيانات الجدول رقم (5) يلاحظ الآتي:

- تمثلت أهم السلع الزراعية في هيكل التجارة البينية العربية خلال الفترة 2007-2017م في الخضر، والفاكهة، ومنتجات الألبان، والسكر، والحيوانات الحية، حيث مثلت تلك السلع مجتمعة حوالي56% من اجمالي الصادرات الزراعية والغذائية البينية خلال الفترة 2007-2010م، في حين مثلت حوالي 45% في الفترة 2011-2015، وحوالي 42% في الفترة 2015-2017، مما يدل على انخفاض الصادرات الزراعية العربية البينية لتلك السلع نتيجة التطورات السياسية التي مرت بها المنطقة العربية .

جدول رقم(5) أهم ملامح الهيكل السلعي للصادرات الزراعية العربية البينية خلال الفترة 2007-2017م (مليار دولار)

السلعة	متوسط الفترة 2007-2010		متوسط الفترة 2011-2015		متوسط الفترة 2015-2017	
	قيمة الصادرات	المساهمة في الاجمالي	قيمة الصادرات	المساهمة في الاجمالي	قيمة الصادرات	المساهمة في الاجمالي
الخضر	1.3	10.9	1.4	8.4	1.1	6.9
الفاكهة	1.0	8.4	1.4	8.6	1.2	7.6
منتجات الالبان	2.1	17.3	2.7	15.9	1.9	11.5
السكر ومصنوعاته	0.8	6.4	1.1	6.7	0.8	5.2
منتجات مصنعة من الخضر والفاكهة (*)	0.8	7.1	1.1	6.7	0.9	5.5
السلعة	متوسط الفترة 2007-2010		متوسط الفترة 2011-2015		متوسط الفترة 2015-2017	
	قيمة الصادرات	المساهمة في الاجمالي	قيمة الصادرات	المساهمة في الاجمالي	قيمة الصادرات	المساهمة في الاجمالي
الحيوانات الحية	0.7	5.5	1.4	8.4	1.0	6.3
إجمالي أهم السلع	6.6	55.6	9.1	54.7	6.9	42.9
باقي السلع الزراعية والغذائية	5.3	44.4	7.6	45.3	9.2	57.1
اجمالي الصادرات الزراعية البينية	11.9	100.0	16.7	100.0	16.1	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من : https://www.trademap.org/Index.aspx

(*) تشمل الصناعات الغذائية من الخضر والفاكهة والبقوليات والمحاصيل الحقلية المحفوظة بطرق مختلفة سواء كانت تامة الصنع أو نصف مصنعة

- الملاحظ أن الانخفاض الأكبر في الصادرات البينية العربية في كل من الخضر ومنتجات الألبان .
- على الرغم من وجود مقومات عديدة لزيادة الصادرات العربية البينية من الصناعات الغذائية الا انه من الملاحظ انخفاضها خلال الأزمات السياسية التي مرت بها المنطقة العربية، وقد يعزى ذلك نتيجة الصعوبات التي واجهتها الصناعات الغذائية في دول الربيع العربي مثل مصر وتونس، وتدمير البنية التحتية لتلك الصناعات في دول مثل سوريا وليبيا نتيجة لتلك التطورات السياسية .
- تلاحظ زيادة الصادرات البينية العربية في السكر خلال فترة الربيع العربي، وقد ذلك يعزى لأسباب عديدة منها قيام دول عربية مثل الامارات والسعودية باستيراد السكر وإعادة تعبئته واعادة تصديره للدول العربية .

ثالثا : أثر أحداث وتطورات الربيع العربي على التجارة الخارجية الزراعية لدول الربيع العربي :

1- الأثر على الصادرات الزراعية لدول الربيع العربي:

تؤثر التطورات السياسية والثورات بشكل كبير على الصادرات لأي دولة، وتعتبر الصادرات الزراعية من القطاعات التي تتأثر بشدة بالتطورات السياسية كونها تعتمد على ظروف الانتاج والاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة، ومن خلال الجدول رقم(6) يمكن ملاحظة تباين الأثر من حيث الحجم والعمق بين دول الربيع العربي للتطورات السياسية في دول الربيع العربي على الصادرات الزراعية، ويمكن توضيح ذلك في الآتي: **جدول رقم(6) أهم ملامح هيكل التوزيع الجغرافي للصادرات الزراعية لدول الربيع العربي خلال الفترة 2007-2017م (بالمليون دولار)**

الدولة	السلعة	متوسط الفترة 2007-2010	متوسط الفترة 2011-2014	متوسط الفترة 2015-2017	معدل التغير لمتوسط الفترة 2007-2010 ومتوسط الفترة 2011-2014	معدل التغير لمتوسط الفترة 2011-2014 ومتوسط الفترة 2015-2017
تونس	الخضر	40	64	56	59.8	12.4-
	الفاكهة	227	281	284	23.7	1.4
	زيوت ودهون حيوانية	644	602	658	6.6-	9.3
	الأسماك والقشريات والرخويات	160	148	130	7.7-	11.7-
	محضرات الحبوب أو الطحين	90	125	97	38.7	22.9-
	سكر ومصنوعاته	16	20	69	29.1	239.8
	اجمالي الصادرات الزراعية والغذائية	1479	1632	1719	10.4	5.4
مصر	الخضر	654	1018	1056	55.7	3.7
	الفاكهة	722	1018	1196	41.0	17.5
	منتجات الالبان المضنعة	348	437	336	25.6	23.1-
	السكر ومصنوعاته	320	245	352	23.5-	43.7
	منتجات مصنعة من الخضر والفاكهة(*)	154	337	380	119.0	12.9
	الحيوانات الحية	373	90	39	75.8-	56.7-
	اجمالي الصادرات الزراعية والغذائية	3398	4846	4877	42.6	0.6
ليبيا(**)	الخضر	1	0.1	N/V	86.0-	N/V
	الفاكهة	1	1	0.4	44.1-	30.1-
	الحبوب ومنتجاتها	1	0.1	0.4	90.0-	484.6
	الأسماك والقشريات والرخويات	6	0.001	20	100.0-	N/V
	اجمالي الصادرات الزراعية والغذائية	2235	3812	2881	70.5	24.4-
سوريا(*)	اجمالي الصادرات الزراعية والغذائية	2709	728	485	73.1-	33.4-
اليمن(*)	اجمالي الصادرات الزراعية والغذائية	395	480	169	21.4	64.7-

(*) بيانات الهيكل السلعي التفصيلية غير متاحة على مواقع التجارة العالمية بالقدر الكافي لتحليله

(**) بيانات الشريك التجاري الاجنبي

المصدر: جدول رقم (4) بالملحق .

أ- أثر تطورات واحداث الربيع العربي على الصادرات الزراعية المصرية :

- تعتبر مصر من أقل دول الربيع العربي تأثراً في صادراتها الزراعية نتيجة التطورات السياسية، من حيث طبيعة وحجم وعمق الأثر .

- تعتبر الصادرات المصرية من منتجات الالبان من أكثر السلع الزراعية والغذائية تأثراً بالتطورات السياسية التي تعرضت لها مصر، حيث انخفضت قيمة صادراتها بحوالي 23% أثناء فترة الأزمة مقارنة بفترة ماقبل الأزمة، وقد يعزى ذلك للتحديات التي تعرضت لها الصناعة المصرية من تعثر لعدد كبير من المصانع ومنها الصناعات الغذائية، حيث واجهت صناعة منتجات الالبان في مصر أثناء الأزمة السياسية لها العديد من التحديات مثل انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار وهو ما وضع أعباء كبيرة على العملية الانتاجية نظراً لاعتماد صناعة الالبان في مصر على العديد من مستلزمات الانتاج المستوردة من الخارج .
- على الرغم من وجود زيادة في قيمة صادرات الخضر والفاكهة الا ان تلك الزيادة قد تعزى لارتفاع قيمة الدولار امام الجينيه المصري، ولكن يلاحظ ان الصادرات المصرية الزراعية من الخضر والفاكهة واجهت العديد من الصعوبات أثناء الأزمة، ومنها على سبيل المثال انخفاض الصادرات المصرية من البطاطس بنسبة 49.5%، وصادرات البصل بنسبة 25% خلال عام 2012م مقارنة بالعام السابق كأثر مباشر للثورة المصرية على الصادرات الزراعية.
- انخفاض الصادرات المصرية من السكر ومصنوعاته بحوالي 44% نتيجة اتجاه الحكومة المصرية بالحد من صادرات السكر للحفاظ على اوضاع الامن الغذائي من تلك السلعة والعمل على مواجهة ارتفاع اسعار السكر في السوق المحلي .
- انخفاض الصادرات المصرية من الحيوانات الحية أثناء الفترة 2011-2014 بحوالي 57% مقارنة بمتوسط الفترة 2007-2010 نتيجة للصعوبات التي واجهتها الثروة الحيوانية في مصر خلال الازمة .

ب- <u>أثر تطورات واحداث الربيع العربي على الصادرات الزراعية التونسية :</u>

- واجهت الصادرات الزراعية التونسية العديد من التحديات والصعوبات أثناء وبعد الأزمة السياسية التي مرت بها.
- خلال الفترة 2015-2017 انخفضت صادرات الأسماك والقشريات التونسية حوالي 11.7%، بينما انخفضت صادرات الزيوت والدهون بحوالي 9.3% مقارنة بالفترة 2011-2014 .
- في عام 2012 وهو العام التالي لثورة الياسمين تلاحظ انخفاض الصادرات التونسية من القشريات والرخويات بنسبة 41% مقارنة بعام 2011م، وذلك نتيجة الصعوبات الامنية التي واجهها قطاع الصيد خلال تلك الفترة .
- في عام 2012 انخفاض الصادرات التونسية من الطماطم بنسبة 23% مقارنة بعام 2011م، ومن الملاحظ استفادة الجانب المغربي من هذا الانخفاض خاصة في الاسواق الاوروبية حيث استطاع ان يستحوذ على النصيب السوقي لتونس في تلك الأسواق خاصة السوق الفرنسي.
- من الملاحظ أنه نتيجة للاحداث السياسية التي تمر بها ليبيا تزايدت كمية الخضروات التونسية المهربة بطرق غير شرعية للسوق الليبي، وهو ما أدى لارتفاع السعار في السوق المحلي التونسي خاضة في المناطق القريبة جغرافياً من الحدود الليبية .

ت- <u>أثر تطورات واحداث الربيع العربي على الصادرات الزراعية الليبية:</u>

- تعتبر ليبيا من الدول التي مازالت تعاني من الازمات السياسية وانعكس ذلك بشكل كبير على البيانات المتاحة للصادرات الزراعية .

- خلال الفترة 2011-2014 تراجعت صادرات ليبيا بشكل كبير من الأسماك والقشريات والرخويات واللافقاريات المائية الأخرى، وكادت تكون منعدمة بعد بداية الازمة السياسية التي تعرضت لها وحتى عام 2017م.
- خلال الفترة 2011-2014 انخفضت صادرات الخضر بنسبة 86% مقارنة بمتوسط الفترة ما قبل الازمة 2007-2010م، وتشير التقديرات لإستمرار هذا الانخفاض حتى عام 2017م .
- خلال الفترة 2011-2014 انخفضت صادرات الفاكهة بنسبة 44% مقارنة بمتوسط الفترة ما قبل الازمة 2007-2010م .

2- أثر تطورات واحداث الربيع العربي على جودة الصادرات الزراعية لأهم دول الربيع العربي

تعتبر مشكلة إنخفاض جودة الصادرات الزراعية أحد أهم المشاكل التسويقية التي واجهتها بعض دول الربيع العربي، وذلك لغياب الرقابة في تلك الدول كنتيجة للاحداث السياسية التي مرت بها، حيث تنجم عن إنخفاض جودة تلك المنتجات العديد من المشاكل الأخرى المتداخلة مع القطاعات الأخرى، حيث تتسبب في إرتفاع المخاطر التصديرية وسوء سمعة الصادرات لتلك الدول، مما يستلزم بذل الكثير من الجهود لإعادة إصلاح الأمور مرة أخرى .

ونظراً لمحدودية البيانات حول جودة الصادرات الزراعية يمكن الاعتماد على قاعدة بيانات الاتحاد الاوروبي لمعرفة عدد الشحنات التصديرية المرفوضة نتيجة لانخفاض جودتها الواردة من الدول العربية للسوق الاوروبي كأحد معايير الحكم على جودة الصادرات الزراعية

ومن خلال الشكل رقم(5) يتبين أن مصر وتونس من أهم دول الربيع العربي المصدرة للسلع الزراعية للأسواق الأوروبية، وأنه أثناء فترات الربيع العربي زادت عدد الشحنات التصديرية المرفوضة لكل من مصر وتونس، وذلك كنتيجة طبيعية لغياب الرقابة نظراً للأحداث السياسية التي مرت بها الدولتان خلال فترات الربيع العربي .

ومن الملاحظ أيضاً أنه بعد عودة الاستقرار السياسي للدولتين انخفضت معدلات السلع الزراعية المرفوضة نتيجة انخفاض جودتها مما يدل على زيادة الجهود من مصر وتونس لتحسين جودة الصادرات الزراعية بعد انتهاء فترات الربيع العربي .

شكل رقم (٥)
عدد الرسائل من الصادرات لبعض دول الربيع العربي للسلع الزراعية والغذائية والأعلاف المرفوضة من قبل الاتحاد الأوربي للفترة ٢٠١٥ حتى سبتمبر ٢٠١٧

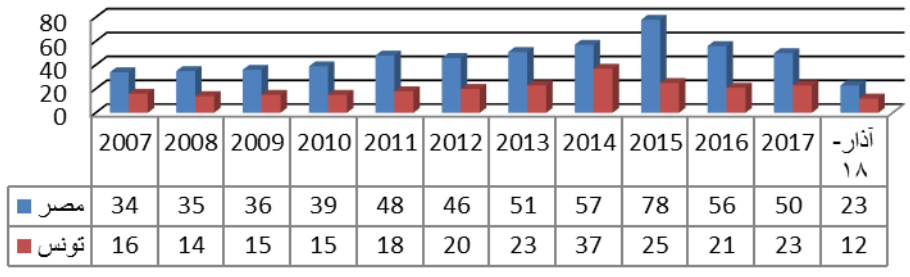

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	آذار-١٨
مصر	34	35	36	39	48	46	51	57	78	56	50	23
تونس	16	14	15	15	18	20	23	37	25	21	23	12

المصدر : قاعدة بيانات الاتحاد الأوروبي للسلع الواردة المرفوضة

#1https://webgate.ec.europa.eu/rasff-window/portal/?event=SearchForm&cleanSearch=

3- أثر تطورات واحداث الربيع العربي على الواردات الزراعية لدول الربيع العربي

غالباً ما تلجأ الدول لزيادة واردتها من السلع الزراعية والغذائية الرئيسية في الأزمات السياسية لتأمين أوضاع الأمن الغذائي بها أثناء الأزمة، ومن هذا المنطلق تشير البيانات الواردة بالجدول رقم(7) لزيادة الواردات الزراعية والغذائية

لمعظم دول الربيع العربي أثناء الأزمات التي مرت بها وهو ما زاد من الأعباء على اقتصادات دول الربيع العربي، ويمكن توضيح ذلك في الآتي:

أ- **تأثر الواردات الزراعية في تونس :**

- تعتبر تونس من أقل دول الربيع العربي تأثراً في واردتها الزراعية نتيجة التطورات السياسية، من حيث طبيعة وحجم وعمق الأثر، حيث زادت واردتها الزراعية الغذائية خلال الفترة 2011-2014م بحوالي 27% عما كانت عليه في الفترة 2007-2010 .
- كان الأثر الأكبر على واردات تونس من السكر والزيوت والحبوب حيث زادت في نفس الفترة بحوالي57%، 17%، 9% لكل منهم على الترتيب .
- بعد إنتهاء الثورة التونيسية من الملاحظ عودة الواردات التونسية لمعدلاتها الطبيعية والتي كانت عليها قبل الأزمة لمعظم الواردات الزراعية فيما عدا الزيوت والتي ما زالت معدلات استيرادها مرتفعة .

ب- **تأثر الواردات الزراعية في مصر :**

- زادت الواردات الزراعية الغذائية المصرية في الفترة 2011-2014 بنسبة بلغت حوالي 85% عما كانت عليه في الفترة 2007-2010م .
- تعتبر الزيادة الأكبر في واردات السكر ومصنوعاته بنسبة 86.4%، وقد يعزى ذلك لإضرابات عمال مصانع السكر عن العمل خلال الازمة السياسية في مصر فضلاً عن ضعف الرقابة على الاسواق في مصر مما أدى لارتفاع الأسعار نتيجة لنقص المعروض، واتجاه الدولة لتعويض الفجوة بين العرض والطلب في زيادة الاستيراد من الخارج .
- زادت واردات اللحوم والحبوب حيث زادت خلال الفترة 2011-2015 حوالي 85%، 78% لكل منهما على الترتيب مقارنة بالفترة 2007-2010م، وكانت الزيادة في واردات مصر من الزيوت لنفس الفترة حوالي 70% .
- على الرغم من الازمات التي مرت بها مصر وسوريا، من الملاحظ أنه لم تتاثر الواردات المصرية من الياميش من سوريا وسجلت معدلات نمو مرتفعة حيت زادت بحوالي 13% في عام 2017م مقارنة بعام 2016م .

ت- **تأثر الواردات الزراعية في ليبيا :**

- زادت الواردات الزراعية والغذائية الليبية خلال الفترة 2011-2015 بحوالي 142% مقارنة بالفترة 2007-2010.
- وعلى الرغم من عدم توفر البيانات الكافية لتحليل الهيكل السعلي للواردات الليبية الزراعية والغذائية، إلا أن المؤشرات تشير إلى زيادة واردات ليبيا من السلع الأساسية مثل الزيوت والسكر والحبوب .
- من الملاحظ أن عملية انتقال السلع الزراعية للسوق الليبي تعاني من صعوبات وتحديات أمنية بشكل كبير وهو ما تلاحظ من خلال بعض المؤشرات التي تؤكد تزايد السلع الزراعية المهربة خاصة من الخضر من تونس .

ث- **تأثر الواردات الزراعية في سوريا :**

- لازالت تعاني سوريا من الأزمة السياسية التي تمر بها، ومن الملاحظ انخفاض الواردات الزراعية لسوريا بشكل كبير خلال الفترة 2015-2017 بنسبة بلغت حوالي 45% مقارنة بالفترة 2011-2014، وعلى

الرغم من عدم توفر المؤشرات عن الواردات الزراعية لسوريا إلا أنه تشير التقديرات لانخفاض معدلات الامن الغذائي في سوريا، وزيادة الصعوبات التي يواجهها المواطنون للحصول على الغذاء فضلاً عن لجوء سوريا لاستيراد كميات كبيرة من القمح الروسي لتلبية احتياجات الغذاء في الداخل السوري .

ج- <u>تأثر الواردات الزراعية في اليمن :</u>

- تعتبر اليمن من أكثر الدول العربية تأثراً في وارداتها الزراعية نتيجة للاحداث السياسية التي مازات تمر بها حتة الآن، وقد يعزى ذلك بشكل كبير لوجود تحديات أمنية لنقل السلع الزراعية عبر ميناء الحديدة الرئيسي في اليمن، وتشير تقديرات البنك الدولي زيادة معدلات الفقر المقدع في اليمن، وانخفاض معدلات الامن الغذائي بشكل كبير نتيجة للاحداث السياسية التي تمر بها .

4- <u>أهم ملامح السياسات التجارية للدول العربية في ظل احداث وتطورات الربيع العربي</u>

تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً أثناء الأزمات السياسية التي تمر بها الدول، حيث تعتبر من أحد الأدوات الفعالة في علاج الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتلك الأزمات، وفي حالة الربيع العربي من الملاحظ أن أثر تلك الأحداث السياسية على التجارة الخارجية الزراعية كان متفاوت في عمق ونوعية التأثير على الدول العربية بصفة عامة ودول الربيع العربي بصفة خاصة، والجدول رقم (8) يوضح ذلك

والجدول رقم (9) يوضح أهم آثار الربيع العربي على التجارة الخارجية الزراعية العربية من حيث طبيعة الأثر، ونوعيته، وحجم ومقدار الأثر .

ومن الملاحظ انه خلال احداث وتطورات الربيع العربي لجأت معظم الدول العربية خاصة القريبة من تلك الأحداث لسياسات تجارية انفتاحية بهدف تسهيل وتحرير تجارة السلع الزراعية والغذائية مع العالم خاصة الواردات منها، وكانت تلك السياسات النفتاحية مع العالم اكثر انفتاحاً إذا ما قورنت بالسيايات التجارية الانفتاحية مع البينية العربية، حيث لم تتوافر الارادة للدول العربية لاتخاذ مزيد من السياسات التجارية لتحرير التجارة البينية العربية خاصة في السلع الزراعية والغذائية، ويؤكد على ذلك وجود بعض الاختلافات بين الدول العربية فيما يتعلق بقواعد المنشأ لبعض السلع الزراعية والغذائية مثل السكر ومصنعات الحبوب وبعض منتجات الالبان ومصنعات اللحوم، مما يؤكد على اهمية اتباع الدول العربية مزيد من السياسات التجارية الانفتاحية فيما بينها لتسهيل التبادل النجاري البيني للسلع الزراعية والغذائية، والحد من الاعتماد على العالم الخارجي .

جدول رقم(7) أهم ملامح الهيكل الجغرافي للواردات الزراعية لدول الربيع العربي خلال الفترة 2007-2017م

الدولة	السلعة	متوسط الفترة 2007-2011	متوسط الفترة 2011-2014	متوسط الفترة 2015-2017	معدل التغير لمتوسط الفترة2007-2010 ومتوسط الفترة 2011-2014	معدل التغير لمتوسط الفترة 2011-2014 ومتوسط الفترة 2015-2017
تونس	الحبوب	843408	916443	808408	8.7	11.8-
	دهون وزيوت حيوانية أو نباتية	303366	354764	229581	16.9	35.3-
	بذور الزيت والثمار الزيتية	117367	306148	263984	160.8	13.8-
	سكر ومصنوعاته	163185	256540	187116	57.2	27.1-
	اجمالي الواردات الزراعية والغذائية	2063350	2624504	2149519	27.2	18.1-
مصر	الحبوب	2889729	5145844	3959512	78.1	23.1-
	لحوم ومصنوعاتها	695491	1285023	1659253	84.8	29.1
	دهون وزيوت حيوانية أو نباتية	942585	1603489	940278	70.1	41.4-
	سكر ومصنوعاته	381470	711009	633267	86.4	10.9-
	اجمالي الواردات الزراعية والغذائية	8183368	15128581	13196778	84.9	12.8-
ليبيا(*)	الحبوب(**)	486339	794247	520695	63.3	34.4-
	اجمالي الواردات الزراعية والغذائية(**)	1570227	3799750	2986776	142.0	21.4-
سوريا(*)	دهون وزيوت حيوانية أو نباتية(**)	183430	322540	205216	75.8	36.4-
	اجمالي الواردات الزراعية والغذائية(**)	2937013	2855109	1578484	2.8-	44.7-
العراق(*)	اجمالي الواردات الزراعية والغذائية(**)	N/V	N/V	7736157	N/V	N/V
اليمن(*)	سكر ومصنوعاته(**)	270289	525317	343459	94.4	34.6-
	دهون وزيوت حيوانية أو نباتية(**)	176876	264002	194323	49.3	26.4-
	اجمالي الواردات الزراعية والغذائية(**)	2540938	3952756.75	2706645	55.6	31.5-

(*) بيانات الهيكل السلعي التفصيلية غير متاحة على مواقع التجارة العالمية بالقدر الكافي لتحليلها (**) بيانات الشريك التجاري الاجنبي

المصدر: جمعت وحسبت من : https://www.trademap.org/Index.aspx

رابعاً: الآفاق المستقبلية للتبادل التجاري الزراعي العربي في ظل نتائج ثورات الربيع العربي :

هناك العديد من الدروس المستفادة من ثورات الربيع العربي في مجال التجارة الخارجية الزراعية العربية، من أهمها أهمية أن تعمل الدول العربية على وجود سياسات وآليات تضمن تعزيز التجارة البينية العربية في ظل الأزمات السياسية التي تمر بها المنطقة، وأن تعتمد تلك الآليات على مبدأ المصالح والمنافع المشتركة للدول العربية فيما بينها بعيداً عن الشعارات والهتافات غير الفعالة .

1- اهمية تعزيز التجارة العربية البينية في ظل تطور الاوضاع السياسية في المنطقة العربية:

في عام 1997م قامت الدول العربية بتوقيع اتفاقية التجارة العربية الحرة، ودخلت حيز النفاذ عام 2005م، وكان أهم أهداف تلك الاتفاقية تنمية التجارة بين الدول الأعضاء، و تسهيل عمليات التصدير والاستيراد، وتوفير مزايا تنافسية للمصدرين العرب تميز السلع العربية عن السلع الغير عربية المنافسة لها، وجذب مزيد من الاستثمارات العربية البينية، وتسهيل الربط مع سلاسل الإنتاج والتوريد العربية البينية، وغيرها من الأهداف .

ومن الملاحظ أن التجارة البينية العربية محدودة للغاية، وهذا يدل على وجود تباطؤ كبير في المقومات التي تدعم التجارة البينية العربية، وفي ظل تطور الاوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية والعالم وخاصة فيما يتعلق بتسارع وتيرة تحرير التجارة على المستويات الإقليمية وشبه الإقليمية والثنائية، وزيادة حدة الصراع التجاري الدولي، من الأهمية بمكان العمل على ضرورة التغلب على المعوقات التي مازالت تعرقل تقدم عملية تحرير التجارة العربية البينية وانتقال عوامل الإنتاج والاستثمارات في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويمكن تحديد أهم المعوقات التي تواجه تحرير التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية ما يلي:

1. القيود غير الجمركية والصعوبات الفنية والمواصفات القياسية التي تحد من فوائد إزالة التعريفات الجمركية، مثل القيود المالية، وقيود التراخيص، والسيطرة الحكومية على الأسعار، وطول الفترة اللازمة لعبور السلع للمنافذ الجمركية، وغيرها .
2. ارتفاع تكاليف الاستيراد والتصدير، والوقت والمستندات والتوقيعات اللازمة للتصدير والاستيراد وغيرها من المعوقات، ويمكن توضيح هذه المعوقات، في الجدولان (6) و (7) بالملحق .
3. ارتفاع تكاليف النقل بين الدول العربية مما يؤثر على أسعار السلع المتبادلة ومن ثم يُحد من قدرتها التنافسية، خاصة مع زيادة وتيرة الصراعات السياسية في المنطقة العربية خلال السنوات الماضية .
4. حصول السلع الغير عربية في بعض الاحيان على مزايا تفضيلية تجارية في أسواق الدول العربية أكثر من التي تحصل عليها السلع العربية.
5. عدم الانتهاء من قواعد المنشأ التفصيلية، وعدم الاتفاق على قواعد المنشأ العربية التفصيلية لعددٍ من السلع الزراعية مثل السكر ومنتجات الطحين واللحوم المصنعة وغيرها .

ومن ثم فإن سرعة التغلب على هذه المعوقات في الدول العربية أصبحت ضرورة اقتصادية، لتسهيل نفاذ السلع العربية البينية، وزيادة قدرتها على منافسة السلع غير العربية، ومما يزيد الأمر تعقيداً أن هناك عوامل عززت ضعف التبادل التجاري الزراعي العربي في ظل ثورات الربيع العربي من أهمها :

- اختلاف الدول العربية في المواقف السياسية والذي يتبعه ضعف في التجارة السلعية والزراعية.
- صعوبة تامين النقل البري للسلع الزراعية (يساهم النقل البري بحوالي 53% من حجم السلع الزراعية المتبادلة في المنطقة العربية) خاصة مع صعوبة تنقل الشاحنات السورية واللبنانية المبردة بريا في الوطن العربي والتي كانت تستحوذ على حصة كبيرة في نقل السلع الزراعية .

انخفاض جودة الصادرات الزراعية في بعض الدول العربية لغياب الوعي والرقابة في ظل ثورات الربيع العربي .

جدول رقم(8) بعض آثار التطورات السياسية في المنطقة العربية والسياسات التجارية التي اتبعتها الدول العربية لمواجهتها خلال الفترة 2011-2017م

الدولة		الأثر	السياسة التجارية المتبعة	أهم النتائج المترتبة على السياسة التجارية	ملاحظات
دول الربيع العربي	تونس	زيادة استيراد السلع الزراعية والغذائية	سياسات تجارية انفتاحية خاصة في سلع مثل السكر والزيوت والحبوب		زيادة الاعتماد على العالم الخارجي في تلبية احتياجات المواطنين
	مصر	زيادة استيراد السلع الزراعية والغذائية وتحويل في التجارة الى الاسواق الروسية والاوكرانية نتيجة الخلافات السياسية مع امريكا	سياسات تجارية انفتاحية خاصة في سلع مثل السكر والزيوت والحبوب .		تحويل للتجارة في بعض السلع الاساسية نتيجة للاحداث السياسية مثل التوجه لروسيا في القمح، وزيادة الواردات من البرازيل في اللحوم
		انخفاض جودة الصادرات الزراعية لغياب الرقابة خلال فترات الأزمة	تشديد اجراءات التصدير، وتحسين منظومة جودة الصادرات، واعادة شروط التفاوض التجاري مع الدول الرافضة للسلع الزراعية المصرية المصدرة		زيادة جهود الدولة للاستفادة من الاتفاقات الدولية، وغيرها من الاجراءات لتحسين منظومة الصادرات الزراعية .
دول الخليج العربي		زادت الواردات الزراعية والغذائية خلال سنوات الأزمة سواء من السوق العربي أو العالمي لرغبة الدول الخليجية لتأمين أوضاع الأمن الغذائي بها تحسباً لأي ظروف عارضة نتيجة للاحداث السياسية التي تمر بها المنطقة العربية	اتباع سياسات تجارية اكثر انفتاحا للواردات الزراعية		زيادة واردت دول الخليج من السكر والحبوب واللحوم والزيوت من حوالي 421 مليار دولار خلال الفترة 2011-2015 مقابل 302 مليار دولار خلال الفترة 2007-2010، بزيادة بلغت حوالي 39.5%، زيادة صادرات الامارات من السكر للدول العربية بنسبة 40%
		قيام بعض الدول الخليجية مثل الامارات والسعودية باستيراد بعض السلع الرئيسية مثل السكر واعادة تعبئته وتصديره للدول العربية	سياسات تجارية تساهم في تصدير اللحوم والسكر والصناعات الغذائي الاخرى للدول العربية التصدير للدول العربية		
دول الخليج العربي		ارتفاع تكاليف النقل للسلع الزراعية الواردة من دول الربيع العربي لتاثر طرق النقل البرية وضعف التامين في محيط دول الربيع العربي	تحويل التجارة الخارجية لدول الخليج في بعض السلع الزراعية الهامة مثل الخضر واللحوم والاعتماد على الدول غير العربية بشكل أكبر من الفترة السابقة للأزمات السياسية .	ضعف التبادل التجاري البيني العربي مع دول مثل السودان ومصر خاصة في سلع الخضر واللحوم .	زادت الصادرات الاماراتية من السكر للدول العربية في الفترة 2011-2014 حوالي 40% مقارنة بالفترة 2007-2010
بعض الدول العربية الاخرى	الأردن	زيادة أعداد اللاجئين وطلب الاتحاد الاوروبي من الاردن استضافتهم للحد من الهجرة الغير شرعية لدول الاتحاد الاوروبي، وزيادة الطلب على السلع الغذائية نتيجة زيادة تلك الاعداد .	قيام الاردن بفتح مفاوضات غير رسمية مع الاتحاد الاوروبي لتحسين شروط التفاوض والحصول عل مزيد من التسهيلات لنفاذ الصادرات الادرنية للسوق الاوروبي في ظل اتفاقية الشراكة الاردنية الاوروبية، وذلك كاحد متطلبات الموافقة على طلب الاتحاد الاوروبي باستضافة اللاجئين .		توقعات بشأن زيادة القدرات التنافسية للصادرات الاردنية في الاسواق الاوروبية خلال السنوات القادمة
			فتحت الاردن الباب لوارداتها من السلع الغذائية وسهلت عمليات الاستيراد لزيادة معدلات دخول للسلع الغذائية لاستيعاب الطلب عليها في ظل زيادة عدد اللاجئين .		زيادة الواردات من السلع الزراعية والغذائية للاجئين
	المغرب	انخفاض معدلات الصادرات المصرية والتونسية من الخضر والفاكهة وبعض السلع الزراعية الاخرى في الاسواق العالمية	قيام الجانب المغربي بالاهتمام بمنظومة الصادرات الزراعية وجودتها، وصادرات المنتجات الغذائية المصنعة المرتفعة القيمة، وبذل الجهود للحصول على نصيب سوقي في الأسواق العالمية والعربية لتحل محل السلع الزراعية المصرية والتونسية في اطار وجود قدرات تنافسية عالية لديها .	زادت فرصة المغرب في التصدير للاتحاد الاوروبي وللدول العربية في ظل ضعف منافسة تونس ومصر	تشير بيانات الجدول (4) بالملحق لزيادة الصادرات المغربية للدول العربية بنسبة 93% للفترة 2011-2016م .

المصدر : جمعت بواسطة الباحث من مصادر مختلفة .

جدول رقم(9) أهم آثار الربيع العربي على التجارة الخارجية الزراعية العربية من حيث طبيعة الأثر، ونوعيته، وحجم ومقدار الأثر

الدولة	طبيعة الأثر	نوعية الأثر	حجم ومقدار الأثر
تونس	انخفاض صادرات الأسماك حوالي 8%، والزيوت والدهون بحوالي 7% أثناء الأزمة، وانخفاض القشريات والرخويات بنسبة 41% عام 2012م	سلبي	متوسط
	زيادة السلع الزراعية المهربة للسوق الليبي	سلبي	متوسط
مصر	زيادة الواردات الزراعية .	سلبي	عميق
	انخفاض جودة الصادرات الزراعية لغياب الرقابة	سلبي	متوسط
	تنوع في الاسواق المصدرة للقمح	ايجابي	عميق
	انخفاض الصادرات المصرية من الصناعات الغذائية ومنتجات الالبان لتعثر كثير من المصانع	سلبي	عميق
	انخفاض الصادرات المصرية من البصل بنسبة 25%، ومن البطاطس بنسبة 94.5% ، ومن السكر بنسبة 23.5% ، والحيوانات الحية بنسبة 75%أثناء الأزمة	سلبي	متوسط
ليبيا	تراجع كبير في جميع الصادرات الزراعية	سلبي	عميق
	صعوبات لتأمين الواردات الغذائية والزراعية	سلبي	عميق
سوريا	تراجع كبير في جميع الصادرات الزراعية	سلبي	عميق
	صعوبات لتأمين الواردات الغذائية والزراعية	سلبي	عميق
العراق	صعوبات لتأمين الواردات الغذائية والزراعية	سلبي	عميق
	زيادة الاعتماد على الدول الغير عربية في الواردات الزراعية	سلبي	عميق
اليمن	تراجع كبير في جميع الصادرات الزراعية	سلبي	عميق
	صعوبات لتأمين الواردات الغذائية والزراعية	سلبي	عميق
دول الخليج العربي مثل الامارات والسعودية	زيادة الصادرات من السكر للدول العربية تستورد السكر وتعيد تصديرة وهو ما يعتبر مخالفاً لقواعد المنشأ العربية، ولكن ساهم ذلك في زيادة معدلات التبادل البيني العربي الزراعي	ايجابي	متوسط
	زيادة واردات اللحوم من الدول غير العربية	سلبي	متوسط
المغرب	تحسين فرص النفاذ للسوق العالمي	ايجابي	متوسط
	وزيادة نصيبها السوقي في السوق العربي من السلع الزراعية	ايجابي	متوسط
الأردن	زيادة الواردات الزراعية من السلع الزراعية لتلبية احتياجات اللاجئين	سلبي	عميق
	تحسين شروط نفاذ السلع الاردنية للأسواق الاوروبية	ايجابي	عميق
لبنان	تأثر اسطول النقل البري للسلع الزراعية لصعوبات التأمين	سلبي	متوسط
اجمالي الدول العربية	انخفاض التجارة البينية في الخضر ومنتجات الالبان	سلبي	متوسط

المصدر : جمعت بواسطة الباحث من مصادر مختلفة .

2- سياسات وآليات تعزيز التجارة البينية الزراعية العربية في ظل الدروس المستفادة من ثورات الربيع العربي.

على الرغم من وجود العديد من التحديات والصعوبات أمام تعزيز التجارة البينية الزراعية العربية، من المؤكد وجود مجموعة من المقومات التي يمكن من خلالها التغلب على تلك التحديات، ويمكن توضيح أهم السياسات والآليات المُقترحة لتعزيز التجارة البينية الزراعية العربية في ظل الدروس المستفادة من احداث وتطورات الربيع العربي في الجدول رقم (10).

جدول رقم (10) أهم السياسات والآليات المُقترحة لتعزيز التجارة البينية الزراعية العربية في ظل الدروس المستفادة من احداث وتطورات الربيع العربي

دائرة العمل	السياسات المقترحة	آليات التنفيذ	مؤشرات قياس التنفيذ
دور جامعة الدول العربية	ايجاد الاليات الفعالة لتفعيل اتفاقية التجارة العربية	• الانتهاء من مشاكل تيسير التجارة العربية • الانتهاء من الاختلافات في بعض النقاط مثل السلع الزراعية غير المتفق عليها في شهادات المنشأ • ايجاد الية تضمن مزيد من تسهيل التبادل التجاري الزراعي للدول التي مازالت تعاني من الأزمات السياسية (اليمن وسوريا وليبيا) لحل مشاكل الامن الغذائي بها ودعم القطاع الزراعي بها	التطور في التجارة البينية العربية الزراعية .
دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية	الدعم الفني للانتاج الزراعي والصادرات الزراعية	• تنظيم دورات تدريبية تستهدف سياسات وآليات تعزيز التبادل التجاري الزراعي العربي القائم على المصالح المشتركة وبعيد عن العبارات والشعارات الرنانة . • وضع برامج فنية وتدريبية ومشروعات تستهدف القطاع الزراعي في دول الربيع العربي وتقديم الدعم بهدف مواجهة التحديات التي يواجهها .	عدد المستفيدين من أنشطة المنظمة في هذا المجال
	تحسين بيئة التجارة البينية الزراعية العربية	• زيادة التركيز على مشروعات تستهدف دعم التكامل الزراعي العربي تدرج في خطة المنظمة وتكون ذات اولوية • تطوير منظومة احصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن المنظمة لتتناسب مع الأوضاع الراهنة .	
دور دول الربيع العربي نفسها	تعزيز القدرات التنافسية للصادرات الزراعية للأسواق العالمية بصفة عامة والاسواق العربية بصفة خاصة	• تحسين منظومة الجودة للصادرات الزراعية من خلال برامج فنية متخصصة في هذا الشأن • تحسين منظومة المراقبة على جودة السلع المصدرة بنفس الاهتمام المراقبة على السلع المستوردة	عدد الرسائل التصديرية المرفوضة من دول الربيع العربي للأسواق العالمية والعربية .

دور مجلس التعاون الخليجي	**القيام بدور أكثر فاعلية في تعزيز التبادل الجاري الزراعي البيني للدول العربية من خلال دعم الدول العربية المصدرة للسلع الزراعية، مع الحفاظ على حقوقها في استيراد سلع آمنة**	• **تفضيل المنتج العربي، ومعاملته وفقاً لمبدأ الدول الاولي بالرعاية** • **تقديم الدعم المالي والمعنوي للدول العربية التي مازات تعاني من الأزمات السياسية (اليمن وليبيا وسوريا) من خلال المعونات الغذائية لتحسين اوضاع الامن الغذائي بها، وغيرها من الوسائل .**	**حجم التجارة البينية الزراعيةلدول الخليج مع الدول العربية .**

الملحق

جدول رقم(1) تطور أهم مؤشرات الآداء الاقتصادي لول الربيع العربي خلال الفترة 2010-201م

الدولة	المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017(**)
تونس	إجمالي الدخل القومي (*)	41984	41192	43047	44188	46849	42067	43521(**)	N/V
	إجمالي الناتج المحلي(*)	44051	43206	44934	46225	47530	48077	48639	N/V
	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون(%)	4.4	3.5	5.1	5.8	4.9	4.9	3.7	5.7
	بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	13	18	18	16	15	15	16	15
	إجمالي الاحتياطيات بدلالة عدد أشهر الاستيراد	4.4	3.3	3.7	3.2	3.1	3.8	3.2	N/V
مصر	إجمالي الدخل القومي (*)	214526	216950	222376	226615	233706	245594	257105	N/V
	إجمالي الناتج المحلي (*)	218888	222784	227720	232696	239482	249952	260694	N/V
	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون(%)	11.3	10.1	7.1	9.4	10.1	11.1	13.8(**)	23.3
	بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	12	12	13	13	13	13	12	12
	إجمالي الاحتياطيات بدلالة عدد أشهر الاستيراد	6.7	3.3	2.5	2.7	2.2	2.6	4.0	N/V
ليبيا	إجمالي الدخل القومي (*)	74744	N/V	N/V	N/V	N/V	N/V	N/V	N/V
	إجمالي الناتج المحلي (*)	74773	28357	N/V	N/V	N/V	N/V	N/V	N/V
	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون(%)	2.8	15.5	6.1	2.6	N/V	20.2	25.9	28.4
	بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	19	16	19	19	18	18	18	18
	إجمالي الاحتياطيات بدلالة عدد أشهر الاستيراد	38.6	79.2	40.5	31.7	28.7	43.2	70.0	27.2
سوريا(-)	إجمالي الدخل القومي (*)	N/V	N/V	N/V	N/V	N/V	N/V	N/V	N/V
	إجمالي الناتج (*)	N/V	N/V	N/V	N/V	N/V	N/V	N/V	N/V
	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون(%)	4.40	4.75	36.70	90	60	30	55	59
	بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	9	15	15	14	14	15	15	15
	إجمالي الاحتياطيات بدلالة عدد أشهر الاستيراد	11.7	N/V	N/V	N/V	N/V	N/V	N/V	N/V
العراق(-)	إجمالي الدخل (*)	140108	N/V	N/V	N/V	N/V	N/V	N/V	N/V
	إجمالي الناتج المحلي (*)	138517	148970	169731	180886	182152	190895	211894	234990
	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون(%)	2.9	5.8	6.1	1.9	2.2	1.4	N/V	N/V
	بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	11	8	8	8	8	8	8	8
	إجمالي الاحتياطيات بدلالة عدد أشهر الاستيراد	12.7	13.8	13.1	14.1	13.1	13.8	17.5	N/V
اليمن(-)	إجمالي الدخل القومي (*)	29088	N/V	N/V	N/V	N/V	N/V	N/V	N/V
	إجمالي الناتج المحلي (*)	30907	26977	27623	28955	28900	20780	18748	N/V
	التضخم، الأسعار التي يدفعها	11.2	19.5	9.9	11.0	8.1	N/V	N/V	N/V

	المستهلكون(%)								
	بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	18	15	15	14	13	13	13	14
	إجمالي الاحتياطيات بدلالة عدد أشهر الاستيراد	5.7	4.1	4.9	4.3	N/V	N/V	N/V	N/V

(*) بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010 (N/V) بيانات غير متاحة في قاعدة بيانات البنك الدول
(-) بيانات تقديرية للبنك الدولي (**) مؤشرات أولية
المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي

جدول رقم (2) تطور حجم التجارة العربية السلعية والخدمية خلال الفترة 2007-2017 بالمليار دولار

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط الفترة 2010/2007	متوسط الفترة 2011-2014	متوسط الفترة 2015-2017
الصادرات العربية	1178	1202	852	1041	1348	1512	1500	1408	1047	1054	1032	1068	1442	1044
الصادرات العالمية	19922	19813	15916	18974	22361	22619	23331	23704	24413	25565	25621	18656	23004	25200
الصادرات العربية إلى الصادرات العالمية(%)	5.9	6.1	5.4	5.5	6.0	6.7	6.4	5.9	4.3	4.1	4.0	6	6.3	4
الواردات العربية	877	865	780	839	931	1050	1109	1165	1102	1135	1156	840	1064	1131
الواردات العالمية	19033	19447	15581	18510	21804	22056	22576	22900	23670	24590	25655	18143	22334	24638
الواردات العربية إلى الواردات العالمية (%)	4.6	4.4	5.0	4.5	4.3	4.8	4.9	5.1	4.7	4.6	4.5	5	4.8	5
إجمالي التجارة العربية	2055	2067	1632	1880	2279	2562	2609	2573	2149	2189	2188	1909	2506	2175
إجمالي التجارة العالمية	38955	39260	31497	37484	44165	44675	45907	46604	48083	50155	51276	36799	45338	49838
التجارة العربية إلى التجارة العالمية(%)	5.3	5.3	5.2	5.0	5.2	5.7	5.7	5.5	4.5	4.4	4.3	5	5.5	4

المصدر: المصدر : جمعت وحسبت من : https://www.trademap.org/Index.aspx

جدول رقم (3) تطور حجم التجارة العربية الزراعية خلال الفترة 2007-2017 بالمليار دولار

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط الفترة 2010/2007	متوسط الفترة -2011 2014	متوسط الفترة -2015 2017
الصادرات الزراعية العربية	15.8	21.7	18.6	19.9	20.7	29.1	31.4	32.8	31.7	30.1	11.3	19	28.5	24.4
الصادرات الزراعية العربية البينية	8.2	12.2	12.9	14.2	14.3	15.8	18	18.6	17.7	15.9	14.7	11.9	16.7	16.1
الصادرات الزراعية العالمية	939.6	1145.2	1034.5	1158	1405.7	1440.4	1517	1552.6	1391.8	1414	1623.2	1069.3	1478.9	1476.3
الصادرات الزراعية العربية إلى الصادرات الزراعية العالمية (%)	1.7	1.9	1.8	1.7	1.5	2	2.1	2.1	2.3	2.1	0.7	1.8	1.9	1.7
الصادرات الزراعية العربية البينية إلى الصادرات الزراعية العربية (%)	51.9	56.2	69.4	71.4	69.1	54.3	57.3	56.7	55.8	52.8	130.1	62.2	59.4	79.6
الواردات الزراعية العربية	53.2	75.1	56.4	65.8	83.4	107.5	109.4	120.1	113.6	106.5	99.7	62.6	105.1	106.6
الواردات الزراعية العربية البينية	8.6	12.4	12.2	13.1	13.7	16.7	18.6	17.9	18.8	18.6	18.3	11.6	16.7	18.6
الواردات الزراعية العالمية	981.3	1199.1	1074.6	1185	1447.1	1466.3	1526.5	1560.7	1421.4	1440.7	1463.8	1110	1500.2	1442
الواردات الزراعية العربية إلى الواردات الزراعية العالمية (%)	5.4	6.3	5.2	5.6	5.8	7.3	7.2	7.7	8	7.4	6.8	5.6	7	7.4
الواردات الزراعية العربية البينية إلى الواردات الزراعية العربية (%)	16.2	16.5	21.6	19.9	16.4	15.5	17.0	14.9	16.5	17.5	18.4	18.6	16.0	17.5
إجمالي التجارة الزراعية العربية	69	96.8	75	85.7	104.1	136.6	140.8	152.9	145.3	136.6	111	81.6	133.6	131
إجمالي التجارة الزراعية العالمية	1920.9	2344.3	2109.1	2343	2852.8	2906.7	3043.5	3113.3	2813.2	2854.7	3087	2179.3	2979.1	2918.3
اجمالي التجارة البينية الزراعية	16.8	24.6	25.1	27.3	28	32.5	36.6	36.5	36.5	34.5	33	23.5	33.4	34.7
التجارة الزراعية العربية إلى التجارة الزراعية العالمية (%)	3.6	4.1	3.6	3.7	3.6	4.7	4.6	4.9	5.2	4.8	3.6	3.7	4.5	4.5
اجمالى التجارة الزراعية البينية الزراعية إلى اجمالى التجارة الزراعية العربية	24.3	25.4	33.5	31.9	26.9	23.8	26.0	23.9	25.1	25.3	29.7	28.8	25.1	26.7

المصدر: جمعت وحسبت من : https://www.trademap.org/Index.aspx

الصادرات الزراعية والغذائية تشمل البنود الجمركية للتصنيف السلعي (H.S CODE) من (01) حتى (24) باستثناء منتجات المشروبات الكحولية ولحوم الخنازير، ومصنوعات عصير العنب المتخمرة والمحتوية على الكحول ولو بنسب محدودة .

جدول رقم (4) الصادرات العربية الزراعية البينية خلال الفترة 2007-2017م لبعض الدول العربية بالالف دولار

Exporters	Exported value in 2007	Exported value in 2008	Exported value in 2009	Exported value in 2010	Exported value in 2011	Exported value in 2012	Exported value in 2013	Exported value in 2014	Exported value in 2015	Exported value in 2016	Exported value in 2017
Egypt	563527	1608002	2405384	2610014	2632758	2509667	2941390	2872875	2879651	2823371	2418591
Morocco	212462	222237	246401	265345	239016	312428	342339	366282	397793	461115	445912
United Arab Emirates	1460801	1694932	2009121	2567586	2883811	3990169	4145656	4858985	3817485	3480491	178240
Tunisia	331612	420188	385155	373493	782581	539334	476538	413238	428272	376874	100194
Syrian Arab Republic	1848551	3070048	2581134	2251312	739918	647145	553350	431629	350390	379586	92851
Lebanon	228479	280394	289227	347437	385274	421028	507333	551326	508878	439447	50997
Saudi Arabia	1755218	2141919	2506090	2733684	3127936	3292392	3316387	3465072	3463890	3268084	42413
Yemen	235052	260458	261737	295190	380521	344091	351763	428132	288328	124018	26678
Oman	394819	810150	647215	759626	838947	889211	1096018	1034970	1197814	1069474	12241
Jordan	649518	889527	855781	920104	1058076	1122287	1326968	1439882	1354294	1091903	9170
Iraq	48037	53830	14436	10531	8631	84420	68435	10871	57954	61214	1788
Libya, State of	278	1019	1556	666	3106	5823	9758	3702	8762	7740	1081
Bahrain	46451	255684	269068	284054	413786	453500	817772	600129	409427	326334	593
Sudan	N/V	N/V	N/V	N/V	N/V	185969	731466	828512	1201564	736706	42
دول الخليج العربي	3852187	5155529	5650571	6611099	7577311	9037933	9962151	10509437	9506885	8736773	235901
دول الربيع العربي	3027057	5413545	5649402	5541206	4547515	4130480	4401234	4160447	4013357	3772803	2641183
باقي الدول العربي	1316676	1643819	1595871	2012843	2212914	2607109	3622193	3943248	4151578	3397264	550691
إجمالي الدول العربية	8195920	12212893	12895844	14165148	14337740	15775522	17985578	18613132	17671820	15906840	14690972

2017 بيانات أولية، (N/V) بيانات السودان قبل 2012 كانت تشمل جنوب وشمال السودان

المصدر: جمعت وحسبت من : https://www.trademap.org/Index.aspx

جدول رقم (5) الواردات العربية الزراعية البينية خلال الفترة 2007-2017م لبعض الدول العربية بالالف دولار

Importers	Imported value in 2006	Imported value in 2007	Imported value in 2008	Imported value in 2009	Imported value in 2010	Imported value in 2011	Imported value in 2012	Imported value in 2013	Imported value in 2014	Imported value in 2015	Imported value in 2016	Imported value in 2017
Saudi Arabia	1532802	1847078	2407382	2529245	2814382	3261891	3858215	4189863	4375164	4636238	4273582	681274
Egypt	206841	219928	260977	272911	367598	489853	552288	552068	477792	538222	536909	372197
United Arab Emirates	673827	793334	1196270	1163381	1343441	1430727	1737263	1954496	2155471	2083767	2255273	288788
Morocco	106262	174355	209482	251659	244281	278839	246881	287809	336957	229793	247177	281793
Jordan	408956	632983	638130	714154	787283	854304	900845	975462	983394	895499	966122	240535
Libya, State of	320769	253649	250157	256285	322424	848180	1008762	985691	831864	1037209	942529	230627
Iraq	608745	1295040	3278697	2589748	2101982	888537	1883791	2248589	803913	1668066	1289996	191817
Lebanon	227092	319032	382086	401813	494325	512803	476198	544621	560227	515360	502847	185737
Yemen	235890	273038	317534	361518	405802	404690	509665	556330	609372	532364	458418	110618
Oman	431258	552247	758297	812232	1174558	1034709	1209759	1535950	1673978	1806270	2392057	81744
Syrian Arab Republic	311363	438295	394020	508580	543190	710835	593200	624791	711112	391306	284746	77931

Importers	Imported value in 2006	Imported value in 2007	Imported value in 2008	Imported value in 2009	Imported value in 2010	Imported value in 2011	Imported value in 2012	Imported value in 2013	Imported value in 2014	Imported value in 2015	Imported value in 2016	Imported value in 2017
Tunisia	80516	114901	84676	76140	89502	117217	106041	107135	149612	131365	97284	49522
Bahrain	181983	197130	317166	263897	279128	359157	471831	528872	541071	542056	559123	27825
Sudan							115631	284839	195353	193132	387705	17389
دول الخليج العربي	3163198	3805223	5271378	5411297	6377532	6999459	8322192	9307645	9962144	10323772	10688168	1133366
دول الربيع العربي	1764124	2594851	4586061	4065182	3830498	3459312	4653747	5074604	3583665	4298532	3609882	1032712
باقي الدول العربية	1696854	2197253	2544254	2766982	2854199	3270398	3730629	4182886	4318705	4204056	4287894	16179450
إجمالي الدول العربية	6624176	8597327	12401693	12243461	13062229	13729169	16706568	18565135	17864514	18826360	18585944	18345528

2017 بيانات أولية، (N/V) بيانات السودان قبل 2012 كانت تشمل جنوب وشمال السودان

المصدر: جمعت وحسبت من :https://www.trademap.org/Index.aspx

جدول (6): مؤشرات تكلفة التجارة عبر الحدود في بعض الدول العربية عام 2017م

(التكلفة بالدولار)

الدولة	تكلفة التصدير (الامتثال للحدود)	تكلفة التصدير (استيفاء الوثائق)	تكلفة الاستيراد (الامتثال للحدود)	تكلفة الاستيراد (استيفاء الوثائق)
الجزائر	593	374	466	400
البحرين	47	211	397	130
جزر القمر	651	124	675	93
جيبوتي	944	95	1209	100
مصر	258	100	554	1000
العراق	1018	1018	644	900
الأردن	131	16	181	30
الكويت	602	191	646	332
لبنان	410	100	695	135
ليبيا	575	50	637	60
موريتانيا	749	92	582	400
المغرب	156	107	228	116
سلطنة عمان	223	107	354	20
قطر	382	15	754	617
السعودية	264	105	779	390
السودان	950	428	1093	420
سوريا	1113	725	828	742
تونس	469	200	596	144
الإمارات	462	178	678	283
فلسطين	196	288	--	200

المصدر: البنك الدولي Doing Business, 2017.

جدول (7): مؤشرات سهولة إجراءات التجارة عبر الحدود في بعض الدول العربية عام 2017م

الدولة	عدد الأيام اللازمة للتصدير (باليوم)	عدد الأيام اللازمة للاستيراد (باليوم)
الجزائر	118	327
البحرين	71	54
مصر	48	240
العراق	69	131
الأردن	38	75
الكويت	72	215
لبنان	96	180
ليبيا	72	79
موريتانيا	72	84
المغرب	19	106
سلطنة عمان	52	70
قطر	30	88
السعودية	69	228
السودان	162	144
سوريا	84	141
تونس	50	80
الإمارات	27	54

المصدر: البنك الدولي Doing Business, 2017.

المراجع

1. المعهد العربي للتخطيط بالكويت **البرنامج التدريبي، التنمية الزراعية والأمن الغذائي: التمويل والتنويع والإنتاجية**، ديسمبر 2013م.
2. مغاوري شلبي على (دكتور)، **الأبعاد الاقتصادية لسياسة مصر الخارجية**، دار النهضة العربية، 2004م
3. اتحاد الغرف العربية، التقرير الخامس والعشرون، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى آفاق جديدة للنمو رغم التحديات العالمية والإقليمية**، مارس 2018م.
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة تحليلية حول قواعد المنشأ التفصيلية غير المتفق عليها للسلع الزراعية بالقائمة (3)**، ابريل 2017م.
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، النشرة الفصلية للتجارة الخارجية، **أعداد مختلفة**.
6. قاعدة بيانات البنك الدولي .
7. موقع التجارة العالمية trade map

معرض بترا

للثروة الحيوانية 2019

معرض بترا للثروة الحيوانية
Petra livestock Expo.

نقابة المهندسين الزراعيين

اتحاد المهندسين الزراعيين العرب

الجمعية العربية لعلوم الثروة الحيوانية

معرض بترا للثروة الحيوانية 2019

– أقيم معرض بترا للثروة الحيوانية تحت رعاية دولة رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز الأكرم وا فتتحه نيابة عنه معالي وزير الزراعة ووزير البيئة المهندس ابراهيم الشحاحدة الأكرم.

– نفذته نقابة المهندسين الزراعيين والجمعية العربية لعلوم الثروة الحيوانية التابعة لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب، وتم تشكيل لجنة تحضيرية تضم بين اعضائها أصحاب الخبرة، وبذلت جهداً كبيراً في التخطيط وتنفيذ المعرض.

– استمر المعرض لمدة : 3 أيام (في الفترة من 16- 18 /4/ 2019)

– أقيم المعرض في معرض عمان الدولي للسيارات – في العاصمة الاردنية عمان على مساحة تزيد عم 7100 متر مربع.

– اوقات زيارة المعرض : من 10 صباحا وحتى الساعة 7 مساء

– تم دعوة مجلس إدارة الجمعية العربية لعلوم الثروة الحيوانية لحضور مراسم افتتاح المعرض وحضر الزميل المهندس فراس بلية امين صندوق مجلس الادارة، والزميل المهندس احمد أتش عضو مجلس الادارة.

أهمية معرض بترا للثروة الحيوانية 2019

1) يشارك في المعرض جميع قطاعات الثروة الحيوانية والتي تشمل المعدات والآلات والاعلاف والاضافات العلفية، صحة الحيوان، والأدوية واللقاحات البيطرية، والسلالات، الأسماك وتغذيتها.
2) أهمية معرض بترا للثروة الحيوانية تنبع من تخصصه في أحد أهم القطاعات التي توفر البروتين الحيواني مناسب الثمن للمواطنين على مدى ثلاثين سنة القادمة، وهذا المعرض سيشكل فرصة مهمة لتبادل الخبرات والتقنيات العالمية في هذا المجال.

معرض بترا للثروة الحيوانية هو أحد وجوه الاستثمار في صناعة المعارض التي تتيح تقديم صورة المملكة الاردنية الهاشمية عالميا وعربيا كأحد أفضل مناطق الاستثمار الآمنة في المنطقة ، وتسهم في ترسيخ الهوية الأردنية وتصديرها للخارج، هذه الوجة الفنية التي ستعود بالنفع ماديا ومعنويا على قطاع الثروة الحيوانية الأردني وعلى بقية القطاعات الإقتصادية الاخرى المساندة له.

3) تؤكد فكرة إقامة معرض بترا للثروة الحيوانية أهمية قطاع الثروة الحيوانية في الأردن حيث يقدر فيه رأس المال العامل بأكثر من مليار ونصف دينار (**في قطاعات الدواجن، الأبقار، الأسماك، الحليب، المعدات والآلات،الادوية البيطرية،الأعلاف، المصانع الغذائية**) يتم استثماره في أبعد وأفقر المناطق الجغرافية في الممكلة والتي لا تصل إليها القطاعات الإقتصادية الأخرى الأمر الذي يوفر تنمية حقيقية لهذه المناطق من خلال تشغيل الأيدي العاملة لأبنائها، وإنشاء مجموعة من

الأعمال المساندة للقطاع هناك، وتنمية البعد الإقتصادي الإجتماعي لهذه المناطق.

4) نوفر من خلال تنفيذ معرض بترا للثروة الحيوانية فرصة حقيقية لاستفادة الشركات المحلية والعالمية من الفرص الاقتصادية المتاحة لإعادة إعمار العراق وسوريا في المرحلة القادمة، لتمتع المملكة بميزة الأمان الداخلي، وقرب المسافات الجغرافية ،وسهولة التعاملات الإقتصادية،وفتح أسواق تصديرية جديدة للمنتجات الأردنية.

5) سيشكل معرض بترا للثروة الحيوانية فرصة مهمة لتسويق الكفاءات الأردنية في هذا القطاع على مستوى الشركات العالمية، وتقديم الخبرة الأردنية في هذا المجال كأحد أوجه التميز في المملكة الأردنية الهاشمية.

6) تقديم احدث المعلومات العلمية والفنية من خلال المحاضرات العلمية المرافقة للمعرض.

8) التعريف بالمملكة سياحيا من خلال برنامج الرحلات المرافق للمعرض (زيارة البتراء، وادي رم، جولة الباص المكشوف لوسط البلد، جبل القلعة)

– شارك في معرض بترا للثروة الحيوانية 115 شركة وعلامة تجارية من اكثر من 28 دولة من انحاء العالم

– بلغ عدد الزوار 6300 زائر من مختلف أنحاء العالم.

– تم تنفيذ برنامج علمي متخصص مرافق لمعرض بترا للثروة الحيوانية احتوى على 22 محاضرة علمية متخصصة لمحاضرين وباحثين من مختلف دول العالم.

– بلغت نسبة رضى المشاركين عن تنفيذ معرض بترا للثروة الحيوانية 91% بحسب نماذج التقييم الورقية والالكترونية.

– تم التخطيط وتنفيذ حملة اعلامية متخصصة لغايات الدعاية والاعلان عن معرض بترا اشتملت على أكثر من 18 وسيلة اعلان مطبوعة ومسموعة والكترونية (موقع على شبكة الانترنت، تطبيق للهاتف الخلوي،دعاية الكترونية على مواقع وسائل التواصل الاجتماعي، وغيرها)

– بلغ عدد الرعايات الخاصة بمعرض بترا للثروة الحيوانية 28 رعاية .

الدول المشاركة في المعرض : (أجنحة محجوز في المعرض)

أمريكا، فرنسا،ألمانيا، استراليا، بريطانيا، هولندا، الصين، رومانيا، إيطاليا، الفلبين النرويج، الهند، الدنمارك،اسبانيا، تركيا،الامارات العربية المتحدة، السعودية مصر، سوريا، العراق، الاردن.

الدول الزائرة للمعرض (بالإضافة للدول المشاركة)

– النمسا، الدنمارك باكستان، قطر، الكويت،لبنان، افغانستان، نيجيريا، فرنسا، المغرب تونس، السودان، تشاد، البحرين، السودان، شمال افريقيا، تركيا، فلسطين، موريتانيا، السعودية.

المنظمة العربية
للتنمية الزراعية
الخرطوم

اتحاد المهندسين
الزراعيين العرب
دمشق

مؤتمر
سلامة الغذاء
الخرطوم 8-2019/4/10

ورقة عمل اتحاد المهندسين الزراعيين العرب تحت عنوان:

دور الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز سلامة الغذاء

اعداد دكتورة ندى نعمي
خبيرة اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
استاذه في الجامعة اللبنانية

المحتويات :

أولاً – المقدمة
ثانياً – الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لسلامة الغذاء
ثالثاً – العوامل الرئيسية لعدم سلامة الغذاء
رابعاً – دور الحكومات في ضمان سلامة الغذاء
خامساً – دور مؤسسات المجتمع المدني
سادساً – المقترحات والتوصيات
سابعاً – الخاتمة دور الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز سلامة الغذاء

المهندس الزراعي العربي ـ العدد 81 ص [42]

أولاً – المقدمة :

يتســـبب الغذاء غير المأمون في حوالي 600 مليون حالة من الأمراض المنقولة بالأغذية ســـنوياً، بتكلفة تبلغ 100 مليار دولار على الأقل في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وأكثر من نصفها مسجل في 28 بلداً فقط.

إن الجهود الرامية إلى تعزيز نظم السلامة الغذائية على مستوى العالم مشتتة، على الرغم من أن سلامة الغذاء تلعب دورا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تعني ســـلامة الأغذية حماية الغذاء من التلوث بصـــوره المختلفة، الكيميائية والإحيائية (البكتيريا، الأعفان ، الخمائر، الفيروسات، الطفيليات) والفيزيائية والإشعاعية، وذلك من خلال جميع مراحل الإنتاج والتصنيع والإعداد والتخزين والنقل والتداول، وحتى مرحلة التقديم للمستهلك على طاولة الطعام، ويترتب على ذلك حماية المستهلك من الإصـابة بالأمراض المنقولة بواسـطة الغذاء أو الإصـابة بالتسـمم الغذائي، سـواء كان التسـمم ميكروبي أو كيميائي.

بالإضـافة إلى أي مخاطر صـحية أخرى قد تنجم عن اسـتهلاك الغذاء. مثل الإصـابة بالحسـاسـية من بعض الأطعمة أو ما يترتب على تناول الأغذية الملوثة إشـعاعياً من مخاطر صـحية جسـيمة، وقد ظهرت في الفترة الأخيرة تقنيات حديثة تستخدم في توفير الأغذية وإنتاجها بشكل تجاري لسد الفجوة الغذائية.

- **ومن أهم تلك التقنيات** هي: إنتاج الأغذية المحورة جينياً واســتخدام تقنية التشــعيع لحفظ الأغذية، كما تسـتخدم في الآونة الأخيرة العديد من المواد المضـافة للأغذية مثل الملونات والمنكهات، والمسـتحلبات، والمواد المضادة للأكسدة، والمحليات الصناعية، وبدائل الدهون، والمواد المغلظة للقوام وغيرها.

تشكل الأغذية غير المأمونة أخطاراً صحية عالمية النطاق تتهدد كل فرد. ومن المعرضين للمخاطر بوجه خاص الرضـع وصـغار الأطفال والمسنون والأشـخاص المصـابون باعتلالات بالفعل. يُصـاب سنوياً 000 220 طفل بأمراض الإسهال التي تودي بحياة 000 96 منهم.

وتوجد الأغذية غير المأمونة حلقة مفرغة من الإسـهال وسوء التغذية، مما يهدد الحالة التغذوية لأضـعف الناس. وحيثما يغيب الأمن الغذائي يجنح الناس إلى التحول نحو نظم غذائية أقل صحة، ويستهلكون المزيد من "الأغذية غير المأمونة"، والتي تشـــكل الأخطار الكيميائية والميكروبيولوجية، وغيرها من الأخطار الموجودة فيها، مخاطر على الصحة.

وأكد مجدّداً المؤتمر الدولي الثاني للتغذية الذي عقد بروما في تشـــرين الثاني/ نوفمبر 2014، على أهمية السـلامة الغذائية في بلوغ مرحلة تحسـين تغذية الإنسـان من خلال اتباع نظم غذائية صـحية، وبذا فإن تحسـين السـلامة الغذائية يؤدي دوراً أسـاسـياً في تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة. وينبغي أن تجعل الحكومات مسـألة

السلامة الغذائية من أولوياتها الصحية، حيث إنها تضطلع بدور محوري في وضع السياسات والأطر التنظيمية، وإنشـاء وتنفيذ نظم السـلامة الغذائية التي تضـمن أن يعمل منتجو الأغذية وموردوها ، على امتداد السـلسـلة الغذائية، بصورة مسؤولة وأن يمدوا المستهلك بأغذية مأمونة.

تكمن اهمية سلامة الغذاء من خلال:

1. ازدياد التلوث الزراعي–الغذائي بوتيرة سـريعة (تعقيدات عمليات التصـنيع، ازدياد حجمها، التدفق الحر للغذاء، التنوع الاجتماعي، تغير العادات الاستهلاكية الخ)
2. تلبية متطلبات السوق الذي يعاني اصلا من مشاكل التلوث
3. تلبية متطلبات المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة SPS,WTO etc.
4. ضعف انظمة الرقابة والتفتيش القائمة واعتماد عالمي لنظم موحدة في السيطرة على الاخطار.

هناك مجموعة واسـعة من العوامل التي تضـع شـروطا متزايدة عموما على السـلطات المسـؤولة عن سـلامة الأغذية. بعض هذه العوامل المتغيرة تسـهم بشـكل مباشـر في زيادة المخاطر التي تنقلها الأغذية على الصـحة البشـرية، في حين يطالب آخرون بتقييم أشـد صـرامة مع أحيانا تعديل معايير السـلامة الغذائية القائمة والنهج المعتمد منها زيادة الاعتماد على العلم والتطور كمرجع اسـاسـي لمعايير سـلامة الأغذية واعتماد نهج « من الإنتاج إلى الاستهلاك" لمراقبة الأغذية. وزيادة دور

المستهلكين في عملية صنع القرار ومن هنت الاعتراف بالحاجة إلى رصد الأغذية الموسعة واعتماد نهج أكثر «**لمفهوم التكامل**" في العمل مع القطاعات ذات الصلة (مثل الصحة الحيوانية والنباتية) والتفكير بطرق الاعتماد على تحليل المخاطر كانضباط أساسي لتحسين سلامة الأغذية. إن زيادة حجم التجارة الدولية وزيادة التعقيد من أنواع الغذاء ومصـادره الجغرافية وتكثيف وتصـنيع الإنتاج الزراعي والحيواني بالإضـافة الى تغيير أنماط تداول الغذاء وتغيير الأنماط الغذائية وتنوع إعداد الطعام واعتماد طرق المعالجة الغذائية الجديدة والأطعمة الجديدة والتقنيات الزراعية ولا يجب ان ننسـى زيادة مقاومة البكتيريا للمضـادات الحيوية وتغيير تفاعلات الإنسـان / الحيوان مع احتمال انتقال المرض.

إن الغذاء يمكن أن يتلوث في أي نقطة من نقاط عملية إنتاج الأغذية وتوزيعها، وتقع المسـؤولية الرئيسـية عن ذلك على عاتق منتجي الأغذية. ومع ذلك فإن نسـبة كبيرة من الإصـابة بالأمراض المنقولة بالغذاء تتسـبب فيها أغذية تم إعدادها أو مناولتها بشكل غير سليم في المنزل أو في مؤسسات الخدمات الغذائية أو في الأسواق.

وليس كل القائمين على مناولي الأغذية ولا كل مستهلكيها يدركون الأدوار التي يجب أن يقوموا بها، مثل تطبيق ممارسات النظافة الصحية عند شراء الأغذية وبيعها وتحضيرها من أجل حماية صحتهم وصحة المجتمع المحلي عموماً لشكوك حول سلامة بعضها.

تمثل سلامة الغذاء العنصر الأهم لتنافسية الإنتاج الغذائي، ولتحقيق الكفاءة الاقتصادية والتسويقية والتجارية له. حيث أن مواصفاته ومقاييسه كما الرقابة عليه، تلعب الدور الأهم في ضمان جودة وسلامة المنتجات الغذائية، لكي تتطابق ومعايير الصحة العالمية.

أن ضمان سلامة الأغذية لحماية الصحة العامة وتعزيز التنمية الاقتصادية لا يزال يشكل تحديا كبيرا في كل من البلدان النامية والمتقدمة. وقد تم تحقيق تقدم كبير لتعزيز نظم السلامة الغذائية في العديد من البلدان، وتسليط الضوء على الفرص المتاحة للحد والوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية. أن المخاطر التي تنقلها الأغذية الى الإنسان يمكن أن تنشأ من الأخطار البيولوجية أو الكيميائية أو الفيزيائية.

يشكل القطاع الغذائي بشقيه الزراعي والصناعي أهمية بالغة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، ويتصدر موقعاً مهماً في الاقتصادات العربية، كما تعتبر المنتجات والسلع الغذائية من الصادرات الرئيسية في العالم العربي اليوم، ويقدر الإنتاج الزراعي العربي بنحو 150 مليار دولار، ويشكل حجم صادراته نسبة خمسة في المئة من إجمالي الصادرات العربية إلى الخارج، ونحو 20 في المئة من الصادرات العربية البينية.

أما الاستثمارات في تصنيع الغذاء في العالم العربي، فتقدر بنحو 50 مليار دولار، معظمها في دول مجلس التعاون الخليجي.

ثانياً – الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لسلامة الغذاء:

1 – سلامة الغذاء وأثرها على الاقتصاد الوطني

يدعم الغذاء السليم حياة الإنسان ويمده بما يلزمه لممارسة نشاطه، أما الغذاء غير السليم فيؤدي إلى انخفاض مستوى إنتاجية القوى العاملة، وتهديدها بالمرض والموت، وإلى إتلاف الغذاء وعدم بيعه من قبل منتجيه، وينعكس ذلك على الصناعة السياحية، وعلى ارتفاع البطالة بين القوى العاملة في شرائح متعددة من المجتمع، كما يتشعب تأثيره إلى عدم الاستقرار القانوني، وإغلاق الأعمال التجارية.

أما المحافظة على سلامة الأغذية ، فتسهم في توثيق العلاقات الطيبة بين المنتجين والمستهلكين وأجهزة الرقابة على الغذاء كما تُحسِّن من سمعة البلد المنتج للغذاء السليم وتضمن وصوله إلى الأسواق العالمية.

وتختلف مستويات الأخطار التي تأتي من الغذاء بحسب الدول وتقاناتها المطبقة على الأغذية كالتبريد وغيره، وبحسب البيئة وما تحويه من نباتات وحيوانات وملوثات، وممارسات إنتاج الغذاء، والعوامل الجغرافية والمناخية

إذ إن المناخ البارد يخفف من بعض الأحياء الممرضة.

2 – سلامة الغذاء وأثرها على قوة العمل والإنتاج

إن تعزيز تنافسية الصادرات العربية من السلع والخدمات، لن يستطيع أن يتحقق بدون تامين سلامة الغذاء والجودة. اليوم لا يفتش المستهلكون في المنطقة العربية أو في العالم عن المصدر العربي للمنتج للاطمئنان إلى جودته.

إذا أردنا أن نتقدم خطوة إلى الأمام فالأفضل أن نبدأ بسلامة الغذاء. أولا لأنه حق أساسي من حقوق المستهلكين. وثانيا لأن انعكاساته الصحية والاقتصادية والإنسانية تفوق أية سلعة أخرى.

سلامة الغذاء بحدها الأدنى غير متوفرة باقي الدول العربية كما تؤكد لنا جمعيات المستهلك العربية، طبعا هناك جهود كبيرة تقوم بها بعض القطاعات الإنتاجية في القطاع الخاص لكنها لا يمكن أن تتحول إلى وقائع ثابتة إلا بعد صدور قانون مستقل لسلامة الغذاء وتطبيقه.

3- سلامة الغذاء وأثرها على صحة المجتمع

حق للمستهلكين في جميع أنحاء العالم توقع أن تكون الأطعمة التي يشترونها ويستهلكونها آمنة وذات جودة عالية. الغذاء الجيد والآمن هو أساس الغذاء المغذ. وبالإضافة إلى الحفاظ على رفاهية المستهلكين، تعتبر سلامة الأغذية ضرورية أيضاً لتمكين المنتجين الزراعيين من الوصول إلى الأسواق. وهذا بدوره يساهم في التنمية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر، أما السلامة الغذائية في المنازل وعلى المستوى الفردي فيمكن تحقيقها عبر النظافة الشخصية واستعمال الماء الساخن والمنظفات، وفصل الطعام الخام عن الطعام الجاهز للأكل، مع الطبخ الجيد واستعمال التبريد والتجميد في حفظ الطعام. ويذكر أن غالبية الإصابات المرضية المتسببة عن الأغذية، تقع في المنازل، ومراكز بيع الأغذية غير المراقبة، وأن الأطفال والحوامل والمتقدمون في العمر والمصابون بضعف في الجهاز المناعي هم الأكثر عرضة للإصابة بأمراض الغذاء..

4- الأطراف المعنية بموضوع سلامة الغذاء:

المهندس الزراعي العربي . العدد 81 ص [46]

5. ماذا يريد المستهلك من غذائه:

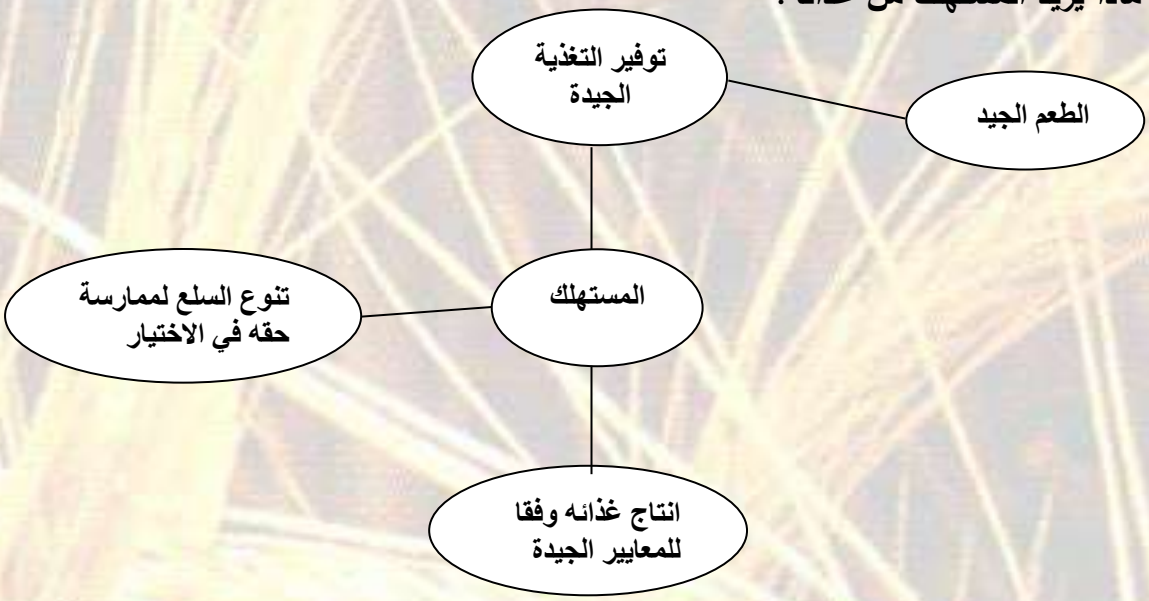

6. لماذا سلامة الغذاء؟

- لضمان الإنتاج السليم للغذاء
- لحماية الصحة العامة
- لتعزيز الصناعة والتجارة

بالإضافة الى المشاركة والتعاون بين كل الأطراف المعنية من منتجي الأغذية إلى المستهلك امراَ لا بد منهما، لكن تبقى التشريعات والقوانين وتطبيقاتها يشكلان الأداة الأساسية لمراقبة نوعية الأغذية المنتجة وسلامتها.

ثالثاً – العوامل الرئيسية لعدم سلامة الغذاء ومقترحات تذليلها

السلسلة الغذائية هي المراحل أو الحلقات التي يمر بها المنتج الغذائي ، وتتضمن الإنتاج والتصنيع والتسويق والاستهلاك ومن الضروري للوصول إلى أقصى قدر من الحماية للغذاء والمستهلكين أن تتحقق السلامة في المنتجات الغذائية في كافة حلقات السلسة الغذائية ، وهذا يتطلب منهجا" شاملا" ومتكاملا" يمتد من المزرعة إلى مائدة الطعام from farm to fork حيث يقوم الجميع من المنتجين والمصنعين ومسؤولي النقل والبيع والمستهلكين بدور حيوي وفعال في ضمان سلامة الأغذية .

أ – عوامل تظهر في مراحل انتاج الغذاء:

- **دور المنتجين للمواد الغذائية الأولية:**

من خلال تجنب استخدام الأراضي التي تشكل بيئتها خطرا" على سلامة الأغذية ومكافحة التلوث من الهواء والماء والأعلاف والأسمدة الطبيعية والصنعية والمبيدات والعقاقير البيطرية ومكافحة الأمراض النباتية والحيوانية وحماية مصادر الأغذية من التلوث بالروث وغيره من الملوثات وحماية مصائد الأسماك من التلوث ، العناية بالتخلص من الفضلات بشكل ملائم والعناية بالنظافة والصحة الشخصية .

- **مرحلة التصنيع: من خلال النقاط التالية:**

- المنشآت : موقعها وتصميمها ومناسبتها للمنتج الغذائي المصنع فيها .
- المعدات والأجهزة والآلات :صيانتها ونظافتها وحمايتها من التلوث.
- المرافق وإمدادات المياه وشبكات الصرف والتخلص من النفايات .
- نوعية الهواء والتهوية والإضاءة والتحكم في درجات الحرارة
- نظافة المنشأة وحمايتها من التلوث .
- مرافق النظافة الشخصية .

ب – عوامل تظهر في مراحل تسويق الانتاج .

وفي كثير من البلدان النامية يكون باعة هذه الأغذية عنصراً مهما من مكونات سلسلة عرض الأغذية. ونظراً لأن أغذية الشوارع تكون أسعارها معقولة وتكون متوافرة بسهولة فإنها تلبي حاجة حيوية لدى سكان المدن. وهذه المأكولات والمشروبات تكون جاهزة للأكل من إعداد بائعين أو متجولين يعدونها ويبيعونها أساساً في الشوارع أو في أي أماكن عامة أخرى يسهل الوصول إليها، مثل الأماكن القريبة من أماكن العمل أو المدارس أو المستشفيات أو محطات السكك الحديدية ومحطات الحافلات.

وأغذية الشوارع تثير قلقاً كبيراً لأن سلامتها وإعدادها وبيعها يجري بصفة عامة في ظروف غير صحية، حيث لا تتوافر المياه النظيفة ولا الخدمات الصحية ولا تسهيلات التخلص من النفايات. وعلى ذلك فإن أغذية الشوارع تُثير أخطار تسمم كبيرة بسبب التلوث بالميكروبات وبسبب استخدام الإضافات الغذائية استخداماً غير سليم وبسبب الغش والتلوث البيئي.

ج – عوامل تظهر في مراحل حفظ الغذاء

المهندس الزراعي العربي . العدد 81 ص [48]

إن دور مسؤولي التداول والنقل والتخزين تكمن في فرز الأغذية ومكوناتها عن المواد غير الصالحة للاستهلاك البشري وحماية الأغذية ومكوناتها من التلوث بالحشرات أو الملوثات
الكيميائية أو الفيزيائية أو البيولوجية ومنع تدهور حالة الأغذية أو تلفها عن طريق اتخاذ التدابير المناسبة من درجات الحرارة والرطوبة والظلام وأشعة الشمس للمحافظة على نظافة وسائل النقل والحاويات وصيانتها باستمرار.
إن دور الدوائر الانتاجية في السلسلة الغذائية هو توفير أغذية سليمة وصالحة للاستهلاك البشري وتوفير معلومات واضحة للمستهلك عن طريق وضع بطاقات البيان التوضيحية على العبوات الغذائية لتمكين المستهلك من حماية غذائه عن طريق حسن الحفظ والتحضير وذلك المحافظة على الثقة في الأغذية المتداولة في التجارة المحلية والدولية .

د – عوامل ضعف المتابعة والرقابة على الغذاء .

إن الخلل الذي قد يصيب عملية الإنتاج الغذائي في مراحلها المتعددة، والتي يتشارك فيها كل من المنتجين والشاحنين والمعالجين والمصنعين والموزعين وغيرهم، إضافة الى انتشار بعض الأوبئة في المصادر الغذائية، في ظل غياب الرقابة والقوانين التشريعية، يمكن لهما أن يتسببا في فساد الإنتاج الغذائي. الأمر الذي يشكل تهديداً لصحة لمواطن وسلامته في العالم العربي، وعائقاً أساسياً يحول دون تطوير القدرات التنافسية للإنتاج العربي.
فأن سلامة الغذاء يجب تأكيدها من خلال الجهود المشتركة للأطراف المختلفة بسلسلة التصنيع الغذائي. وتضم سلسلة التصنيع الغذائي العديد أبتدأ من منتجي الأعلاف والمنتجين المبدئيين لخامات التصنيع وحتى مصنعي الأغذية ومسؤولية النقل والتخزين والموردين لموزعي التجزئة ومحلات تقديم الأغذية

رابعاً – دور الحكومات في ضمان سلامة الغذاء

4 – 1 – دور الأجهزة الحكومية

أ – اصدار التشريعات اللازمة لضمان سلامة الغذاء

إن عمليات الرقابة على الغذاء في الدول العربية تخضع لقوانين تتفاوت في عددها وتسميتها من بلد إلى آخر والمشترك هو تعدد الجهات الرقابية من حيث الوزارات والهيئات مما ينتج في كثير من الاحيان ازدواجية في العمل في ظل غياب مرجعية واحدة وكذلك نجد تسميات مختلفة للقوانين (قانون الرقابة على الغذاء ،قانون

ســـلامة الغذاء، قانون الغذاء والدواء.....) ومعظم هذه القوانين لا تترافق مع اللوائح التنظيمية المســـتمدة من القانون والتي تنظم عملية تطبيقه.

إن الشراكة المنشودة عربياً في مجال سلامة الغذاء، من خلال توفير البنية التشريعية والرقابية الفعالة، إضافة إلى التعرف على أحدث التقنيات المعتمدة، وآليات التغلب على الصـــعوبات والمعوقات، ســـتشـــكل القاعدة التي يجب على الإدارات المعنية في تلك الدول اتباعها لتكريس السلامة الغذائية. وجود التشريعات والقوانين مهم، لكن العبرة تبقى دائماً في التطبيق..

تقع مشاركة المسؤولية عن سلامة الأغذية على جميع المعنيين بالمواد الغذائية من الإنتاج إلى الاستهلاك، بما في ذلك المزارعين والمجهزين، والمنظمين، والموزعين وتجار المفرق والمســـتهلكين ومع ذلك، يتعين على الحكومات توفير بيئة مؤسساتية وتنظيمية موءاتية للرقابة على الأغذية.

إن العوائق تلك، تتسبب في "اختلالات انتاجية" تسعى الإدارات المعنية في معظم الدول العربية، إلى تصحيحها. الأمر الذي يتطلب إيجاد آليات جديدة، وأنماط لأساليب علمية ومستحدثة ، لتحقيق سلامة الغذاء العربي.

هناك العديد من الدول التي سبقتنا في إنشاء أجهزة متخصصة ومتطورة لسلامة الغذاء مثل المملكة المتحدة التي كانت الرقابة فيها على الأغذية تتم من خلال العديد من الوزارات وبالرغم من هذا ظهرت مشـــكلة جنون البقر والتي أدت إلى قيامها بمراجعة شاملة لنظم سلامة الغذاء بها كانت نتيجتها إنشاء هيئة مستقلة لسلامة الغذاء. وعلى مستوى الاتحاد الأوربي تكررت مشاكل سلامة الغذاء كما حدث في التلوث بمادة الدايوكسين في بلجيكا وغيرها مما دفع بالاتحاد الأوربي إلى إنشاء جهاز سلامة الغذاء الأوروبي على مستوى الاتحاد الأوروبي وإصدار تشـــريعات جديدة تغير من جوهر وفكر الرقابة على ســـلامة الغذاء وقامت العديد من الدول بتجميع مســـئوليات الرقابة على الأغذية المفتتة بين جهات مختلفة في جهات موحدة تتولى منفردة المســـئولية بالكامل مثل إيرلندا والسويد وغيرها.

وقائمة الدول التي قامت بتطوير أنظمتها وإنشـــاء أجهزة لســـلامة الغذاء كثيرة لا تقتصـــر على المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بل تمتد إلى اســـتراليا ونيوزيلندا وكندا بل أيضـــاً دول عربية مثل الســـعودية والإمارات والأردن وسلطنة عمان وغيرها الكثير.

ب – الرقابة على سلامة الغذاء

كيفية إدارة الرقابة على الأغذية

حتى تكون نُظم الرقابة على الأغذية نُظماً فعالة لا بد من سياسة عامة على المستوى الوطني ولا بد من التنسيق على مستوى العمليات. ويحدد تشريع كل بلد تفاصيل هذه المسائل ولكن المفروض بصفة عامة أنها تتضمن إنشاء وظيفة قيادية وهياكل إدارية ذات مسؤولية واضحة

عن قضايا مثل: وضع وتنفيذ سياسة وطنية متكاملة للرقابة على الأغذية، تشغيل برامج الرقابة الوطنية؛ الحصول على الأموال والموارد اللازمة؛ وضع المواصفات واللوائح التنظيمية

المشاركة في الأنشطة الدولية للرقابة على الأغذية؛ وضع إجراءات لحالات الطوارئ؛ إجراء تحليلات للأخطار وغير ذلك ومن بين المسؤوليات الاساسية وضع تدابير تنظيمية وضمان حسن الاداء في نظام الرصد، وادخال التحسينات باستمرار.

إدارات التفتيش

لا بد في تنفيذ قوانين الأغذية وتطبيقها من وجود إدارات مؤهلة ومدربة وكفؤة ونزيهة للتفتيش على الأغذية. ومفتش الأغذية هو الموظف الرئيسي الذي له اتصال يومي بصناعات الأغذية وتجارتها، وفي كثير من الأحيان بالجمهور أيضاً. وعلى نزاهة مفتش الأغذية ومهارته تعتمد سمعة نظام الرقابة الغذائية وسلامته إلى حد بعيد. وتشمل مسؤوليات إدارات التفتيش ما يلي:

- التفتيش على الأماكن والعمليات لضمان توافقها مع الشروط الصحية وما تطلبه المواصفات واللوائح.
- تقييم خطط تطبيق نظام تحليل مصادر الخطر في نقاط الرقابة الحرجة، وطريقة تنفيذها.
- أخذ عينات من الأغذية أثناء الحصاد والتجهيز والتخزين والنقل أو البيع للتأكد من استيفائها الشروط المطلوبة وتوفير بيانات لعمل تقييمات للأخطار والتعرف على المخالفين.
- التعرف على مختلف أشكال فساد الأغذية باستخدام الحواس البشرية، والتعرف على الأغذية غير الصالحة للاستهلاك البشري أو الأغذية التي تُباع بطريق الغش للمستهلكين، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- التعرف على دلائل وقوع مخالفات قانونية، وجمع الأدلة وتحويلها إلى الجهات المختصة والمثول أمام المحاكم عند الضرورة.
- التشجيع على الامتثال الطوعي للتشريعات وخصوصاً باتباع إجراءات ضمان الجودة.
- تنفيذ عمليات التفتيش وأخذ العينات وإصدار الشهادات في حالات التصدير أو الاستيراد عندما يكون ذلك مطلوباً.
- إجراء عمليات تدقيق للأخطار في المنشآت التي تُنفذ برامج ضمان الجودة مثل نظام نقاط الرقابة الحرجة.

والشرط الأولي حتى يكون نظام الرقابة على الأغذية نظاماً كفؤاً هو أن يكون مفتشو الأغذية مدربين تدريباً سليماً. ولما كانت النُظم الغذائية معقدة في الوقت الحاضر فيجب أن يكون المفتش مدربا على علوم الأغذية

والتكنولوجيا حتى يفهم العمليات الصناعية، ويتعرف على المشكلات التي قد تظهر في الجودة والسلامة، وتكون لديه المهارات والخبرات للتفتيش على الأماكن وجمع عينات الأغذية وعمل تقييم شـــامل للأوضـــاع. ويجب أن يتمتع المفتش بفهم جيد للقوانين واللوائح الغذائية، وأن يفهم سلطاته بموجب هذه القوانين والالتزامات التي تفرضها على قطاع
الأغذية. ويجب أن يكون المفتش عالماً بإجراءات جمع الأدلة وكتابة محاضـر التفتيش وجمع العينات وإرسـالها للتحليل في المختبرات. ومع التدرج في إدخال نظام نقاط الرقابة الحرجة في صـــناعة الأغذية يجب أن يكون المفتش مدرباً على تحمل مسؤوليات تدقيق هذا النظام. ومن الواضح أن هناك حاجة مستمرة إلى التدريب ورفع مهارات موظفي التفتيش الموجودين الآن وإلى ضرورة وجود سياسة لتنمية الموارد البشرية، وخصوصاً لإيجاد مفتشين متخصصين في مجالات فنية بعينها.

خدمات المختبرات: رصد الأغذية والبيانات الوبائية

المختبرات هي واحدة من المكونات الضرورية في نظام الرقابة على الأغذية. ويتطلب إنشاء المختبرات استثماراً رأسـمالياً كبيراً كما أن صـيانتها وتشـغيلها تتكلف الكثير. ولهذا فإن التخطيط الدقيق لا بد منه للحصـول على أفضـــل النتائج. فيجب تحديد عدد المختبرات ومواقع وجودها مع مراعاة أهداف النظام وحجم العمل. فإذا كان المطلوب أكثر من مختبر واحد يجب النظر في توزيع أعمال التحليل حتى يمكن التوصـــل إلى تغطية فعالة في تحليلات الأغذية الواجب إجراؤها، كما يجب أيضـــاً وجود مختبر مرجعي مركزي مجهز لعمل التحليلات المعقدة والمرجعية.
وقد لا تكون مختبرات تحليل الأغذية خاضـــعة كلها لوزارة واحدة أو وكالة واحدة، وقد يكون بعضـــها خاضـــعاً لتشـريع ولاية معينة أو مقاطعة أو سـلطات محلية. ولكن يجب على إدارة الرقابة على الأغذية أن تضـع معايير لمختبرات الرقابة على الأغذية وأن ترصد عمل هذه المختبرات.
ويجب أن تتوافر في المختبرات مرافق كافية لعمل التحليلات الفيزيائية والميكروبيولوجية والكيميائية. ويمكن تجهيز المختبرات أيضـــاً بأدوات وأجهزة أكثر تعقيداً، وبمكتبة إذا اسـتلزم الأمر، بالإضـــافة بالطبع إلى ما يلزم لإجراء التحليلات الروتينية. وليس المهم هو نوع المعدات لضمان دقة نتائج التحليل وإمكان الاعتماد عليه بل لا بد أيضـــاً من توافر مهارات ومؤهلات لدى القائم بالتحليل ولا بد من أن تكون الطريقة المســتخدمة طريقة يمكن الوثوق بها.

وكثيراً ما تستخدم نتائج التحليل كدليل أمام المحاكم لتقرير الامتثال مع المواصفات أو اللوائح المطبقة في البلد ولهذا فمن الضروري جداً أن يكون المختبر قادراً على أداء العمل بطريقة فعالة وكفؤة. ومن شأن إدخال برامج لضمان جودة التحليلات، واعتماد المختبر من جانب جهة اعتماد داخل البلد أو خارجه، أن يستطيع المختبر تحسين أدائه وضمان موثوقية نتائجه ودقتها وإمكان تكرارها. كما أن من المفيد في هذا الجهد وضع أساليب رسمية منصوص عليها لأخذ العينات وإجراء التحليلات.

ومن العناصر المهمة في أي نظام وطني للرقابة على الأغذية اندماجه في نظام وطني لسلامة الأغذية بحيث يمكن الكشف عن الروابط بين تلوث الأغذية والأمراض التي تنقلها الأغذية، وتحليل هذه الروابط. ومن الأمور الحاسمة إمكان الحصول على معلومات حديثة وموثوق بها عن مدى انتشار الأمراض المنقولة بالأغذية. وغالباً ما تكون المختبرات اللازمة لهذا النوع من النشاط موجودة خارج وكالات الرقابة على الأغذية. ولكن من الضروري إقامة روابط فعالة بين وكالات الرقابة على الأغذية ونظام الصحة العامة، بما في ذلك المختصون بالوبائيات وبالميكروبيولوجيا. فبهذه الطريقة يمكن ربط معلومات الأمراض المنقولة بالأغذية مع بيانات رصد الأغذية والتوصل إلى وضع سياسات رقابة مناسبة وقائمة على الأخطار. وهذه المعلومات تشمل الاتجاهات السنوية في انتشار الأمراض، والتعرف على المجموعات السكانية المعرضة لها، والتعرف على الأغذية الخطرة، والتعرف على أسباب الأمراض المنقولة بالأغذية ومحاولة تتبعها، ووضع نُظم للإنذار المبكر في حالات انتشار الأمراض وتلوث الأغذية.

ج – اعداد الفنيين اللازمين للرقابة على سلامة الغذاء

ان اهمية وجود فنيين في مجال سلامة الغذاء اهمية كبيرة في الرقابة والاهم هي اعداد مناهج تعليمية خاصة تتناسب مع حاجة كل بلد وقد اثبتت التجارب العالمية اهمية استيعاب الفنيين في سلسلة الرقابة في مختلف الادارات المسؤولة عن سلامة الغذاء.

د – اعداد برامج توعية بكافة وسائل الاتصال .

من خلال اعتماد يوم وطني لسلامة الغذاء للتعريف بأهميته في حياتنا اليومية، بالإضافة الى دور الجمعيات في اعداد المطويات التوعوية للاستفادة منها. هذا وتؤدي أجهزة الإعلام بمختلف أنواعها دورا هاما في تأمين سلامة الغذاء، وهذا من خلال توعية الجماهير فيما يخص حقوقها ومصالحها، إضافة إلى دفاعها عن هذه الحقوق من منطلق أنها تدخل ضمن القضايا الاجتماعية، حيث نجد أن البرامج الإعلامية تهدف إلى المساهمة في معالجة

مثل هذه القضـــايا الحســـاســـة بالنســـبة للمجتمع ككل عن طريق توعية المســـتهلكين بما يتيح لهم إدراك حقوقهم وواجباتهم.

4 – 2 – دور الوزارات الرئيسية :

يختلف دور الوزارات في الرقابة على ســـــلامة الغذاء من بلد الى آخر تبعاً للقوانين والانظمة المرعية الاجراء وبشـكل عام وزارة الزراعة تكون مسـؤوليتها في الغالب على الحدود البرية والبحرية والرقابة على اللحوم والاجبان والألبان ومتابعة كل سلاسلة الزراعة ورش المبيدات

والارشـاد اما وزارة الاقتصـاد او وزارة التموين وحماية المسـتهلك فيكون دورها في مراقبة الاسـواق وتطبيق قانون حماية المستهلك ومنع الغش، اما وزارة الصحة فهي مسؤولة عن رصد الامراض المتصلة بالغذاء واخذ العينات من المياه والغذاء ز

اما البلديات او السلطات المحلية فمسؤوليتها في كل حلقة الرقابة ضمن الإطار البلدي كونها ادارة محلية، ووزارة السياحة في الرقابة على المطاعم ووزارة العمل في الترخيص للعمال على قطاع الغذاء.

والوزارات المعنية بأمور التوعية كالتربية والاعلام وغيرها.

خامساً – دور مؤسسات المجتمع المدني: في متابعة سلامة الغذاء

– دور الغرف التجارية والصناعية والزراعية

تمثل الغرف التجارية والصـناعية والزراعية هي قاعدة بيانات عامة تحتوي على معلومات حول المتطلبات التقنية للتصـدير، وتشـمل كلا من المنتجات الغذائية الطازجة والمصـنعة المتداولة في معظم الأحيان من قبل المنتجين بالإضـــافة الى دائرة معلومات الســـوق، يقدم اتحاد غرف التجارة والصـــناعة والزراعة في لبنان، معلومات عن الفواكه والخضراوات في الأسواق المحلية وأسواق التصدير بالإضافة الى المبادرات والمشاريع.

– دور النقابات الوطنية

للنقابات دور رئيســـي في تأمين ســـلامة الغذاء من خلال الضـــغط لإعدادا وتطبيق القوانين المتعلقة بالغذاء لما لذلك من ارتباط بالمهن المرتبطة بمراقبة الغذاء وما لها من دور في المسؤولية الاجتماعية.

– دور جمعيات حماية المستهلك

إذا أردنا أن نحلل دور جمعيات حماية المستهلك في هذا المجال فيمكن القول أن هذه الجمعيات

تلعب دورا هاما في حماية المستهلك وهذا من خلال القيام بمجموعة من المهام مثل ربط قضايا المستهلك بظروف المجتمع للتعرف على الطاقات، حث ودفع المؤسسات الرسمية والهيئات المتخصصة إلى سن قوانين تحمي المستهلك، التوعية ونشر ثقافة الاستهلاك، والتركيز على القضايا التي تحظى بأكبر اهتمام لدى المجتمع وهي: الغذاء، تلوث الهواء، الاتصالات، التدخين....الخ.

فبالنسبة لقضية الغذاء- على سبيل المثال- ينبغي العمل على سن قانون لسلامة الغذاء من المنتج حتى مائدة المستهلك؛ أيضا بالنسبة للاتصالات يجب تطوير هذا القطاع وتعظيم استفادة المواطنين منه، فالاتصالات هي إحدى أعمدة الاقتصاديات الحديثة، ولا مجال لتطوير الاقتصاد دون تطوير الاتصالات وتخفيض تكلفتها؛ وهناك عدة مؤشرات في هذا المجال، منها نسبة المتصلين بالأنترنت، الهاتف النقال، الهاتف الثابت...الخ؛

وتحتاج المجتمعات العربية أكثر فأكثر الى حركة مستهلك فعالة ومستقلة ونحن نلتقي اليوم لنحاول التقدم خطوة في هذا الاتجاه .. ان وجود سلطات متكاسلة وفاسدة في معظم الأحيان على رأس مجتمعاتنا كان دائماً في اساس ضعف التنمية وزيادة الفقر والبطالة والهجرة إضافة لغياب الحريات والديمقراطية. وذلك بالرغم من وجود البيئة البشرية والموارد الطبيعية لنمو بلادنا ولتأمين احتياجات شعوبنا. نعم وللأسف الشديد يشكل النظام الاساسي العربي المتسلط ومنذ عقود طويلة عبئاً على مجتمعاتنا. البدء من هنا كان ضرورياً لتحديد طبيعة الازمة وطبيعة المعالجات.

ان حماية المستهلك هي واحدة من اهم احتياجات المجتمعات الحديثة حيث اصبحت حدود معظم دول العالم مشرعة امام البضائع والخدمات والبشر. انظروا مثلاً الى الحليب الصيني المجفف الملوث بالملامين انتشر بلمح البصر الى كل القارات، ان تسهيل التبادلات التجارية بين الدول يسهّل شؤون المستهلكين ويؤمن التنوع والمنافسة لكنه يسهل ايضاً انتقال الامراض والمخاطر خاصة في غياب المواصفات السليمة والرقابة في الدول الفقيرة وفي معظم الدول العربية حيث لا اهتمام جدي بشؤون المستهلكين. لننظر ايضاً الى موجة ارتفاع الاسعار التي بدأت في منتصف عام 2007 وكيف ضربت منطقتنا بقوة مما ادى الى ارتفاعات مأساوية في الاسعار خاصة بالنسبة

لفقراء المستهلكين ومتوسطي الحال وكيف غابت المعالجات الجدية من قبل السلطات باستثناء الإمارات والمغرب التي اتخذت اجراءات تجارية وزراعية حدت نسبياً من الانعكاسات لكن من الواضح ان في كل مجتمعاتنا مكشوفة امام هذا النوع من الأزمات

ولا نمتلك اية حصانة جدية للدفاع عنها عند الأزمات الكبرى. اما الأزمة المالية العالمية الجديدة فقد تبدو للوهلة الاولى مشكلة اقلية ضئيلة من الأغنياء في بلادنا ارادوا اللعب عند الكبار فوقعوا. الواقع اخطر من ذلك بكثير، هذه الازمة لها بالتأكيد انعكاسات على المستهلكين تبدأ بالأسعار وبالبطالة وبالخدمات المالية وصولاً الى الكود

الاقتصادي المنتظر لكن هذه الازمة المالية العالمية تطرح وبالأساس مشكلة الانحرافات الخطيرة التي وصلتنا اليها الليبرالية المفرطة وفسادها الذي اراد للدولة ان تتنحى تاركة لها حرية النهب خارج كل نظام او قانون والان هي تسعى لتدفع المجتمعات ثمن جشعها الذي لا حدود له وثمن أخطائها التي قد تحول الأزمات الاقتصادية الاجتماعية الى حروب قاتلة كما يحصل دائماً في هذه الأحوال.

هذه المخاطر المتنوعة المتعلقة بالأمن الاقتصادي والغذائي لمجتمعاتنا تتطلب الانتقال بوعي ومسؤوليات حركات المستهلك الى درجة اعلى لتقترح على المستهلكين وعلى السلطات الرسمية وعلى القطاع الخاص سياسات متماسكة واضحة وان تقيم مع هؤلاء كممثلة شرعية للمستهلكين وعلاقات ثقة وتعاون حيث يجب وعلاقات صراع وشفافية حيث يجب. مجتمعاتنا كثيرة كما هو معروف تفتقد الى المعارضة السياسية لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها في هذا اللقاء لذلك على حركات المستهلك برأينا ان تكون على راس المطالبة بحقوق المستهلكين والدفاع عن مصالحهم الاقتصادية مع ما يتطلبه ذلك من إصلاحات قانونية ومؤسسية لكن ان تقوم حركات المستهلك بهذه المهمة ليس بالأمر السهل في مجتمعات ساكنة مستكينة تخاف الحوار والنقد وتعتبرها تهديداً للسلطة المطلقة المسيطرة.

ان حركات المستهلك تتعرض، كالكثير من هيئات المجتمع المدني، الى الضغوط والإغراءات والحصار وكل حسب بلده، مما يؤدي غالباً الى تعطيلها او إضعافها في احسن الأحوال او يحول بعضها الى مرآة للنظام السائد. بالمقابل هناك عناصر قوة مهمة يمكن ان تعتمد عليها حركات المستهلك في العالم العربي تعلمتها جمعية المستهلك خلال عشرة سنوات ونيف من الممارسة من المفيد **تلخيصها على الشكل التالي:**

علاقة تفاعل صادقة مع المستهلكين وطرح كافة القضايا التي تتعلق بحياتهم اليومية وضمن سلّم اولويات متحرك متخصص وعلمي وضمن سياسة عامة واضحة ومتماسكة لا تضّيع الأهداف.

1. علاقة تعاون وصراع مسؤولة مع السلطات الرسمية فجمعية المستهلك في لبنان قد نكون الاكثر نقداً للسلطات والمؤسسات لكنها الأكثر تعاوناً معها في نفس الوقت وحول أمور كثيرة.
2. علاقة تعاون مستمرة مع بعض الهيئات الاقتصادية الأساسية والنقابات الأساسية خاصة جمعية الصناعيين والاتحاد العمالي العام حول الكثير من شؤون المستهلكين.
3. التعاون اليومي مع الإعلام المحلي والعربي بكافة أطيافه وخارج أية اعتبارات سياسية أو طائفية مما حوّل أكثريته الساحقة الى شريك يومي في التوجه الى الرأي العام والمستهلكين.

- **دور المستهلك:**

المستهلك هو ضحية عدم الاهتمام بسلامة غذائه، فمن المعروف بأن تلوث الغذاء وتغير درجة حرارته أثناء الحفظ والتخزين والتداول يقود إلى كثير من المخاطر التي تهدد صحة الإنسان (المستهلك). كما ويتحمل المستهلك مسئوليته نتيجة عدم الوعي أو عدم الاهتمام. وأيضا على الذين يحضرون ويأكلون غذائهم في المنزل تحمل مسئولية سلامته إن قلق المستهلكين وتخوفهم من الآثار السلبية لما يقدم لهم في مؤسسات الخدمات الغذائية (المصانع، المطاعم،..)، وهو ما يدلل عليه البعض من أن مشكلتنا مع الغذاء داخلية وليست مستوردة ويسعى المستهلك الى اللجوء الى الشكوى بدون الوصول الى نتيجة وعدم ثقته بالجهات المتابعةلان الواقع يكشف عن تجاوزات غير مشروعة في تجارة الغذاء، وتضليل للمكونات الخطرة في بعض الأغذية، إلى جانب غياب برامج التوعية الفاعلة لحماية المستهلك من الوقوع في المحظور.. وهو ما يعني أننا أمام قصور واضح في الامكانات البشرية والفنية والتنظيمية لحماية المستهلك في مجال الغذاء فللمستهلكين الحق في المشاركة مع الحكومة

في ضمان سلامة غذائهم وذلك من خلال إيصال أصواتهم واللجوء إلى الشكوى في حالة ظهور أي حالات محتملة لعدم السلامة ويمكن أيضا تفويض جماعات لتكون ممثلة للمستهلكين مثل جمعيات حماية المستهلك كما ويجب أن تقوم وسائل الإعلام

بدورها في تنمية وعى المستهلكين بسلامة غذائهم ويتطلع المستهلكين أن تكون الهيئة الوطنية لسلامة الغذاء «المرجع الموثوق» في الحفاظ على سلامتهم وتوعيتهم، والتصدي لكل من يعبث بأمنهم الغذائي. كما ويأمل المستهلكين أن يكون هناك جهات حكومية اخرى تتولى قبول شكواهم ضد المطاعم والمصانع التي تهدد صحتهم، ومتابعتها في محاكم متخصصة في سلامة الغذاء كي لا تطول الشكوى ويضيع الحق.

إن تفعيل من خلال تعزيز ودعم الجمعيات غير الحكومية ومنها الجمعيات النسائية واتحاد المهن وجمعيات الاحياء من أجل:

- ✓ تحديد الاغذية غير السليمة
- ✓ اعتماد المقاربات الحديثة في معالجة قضايا سلامة الغذاء
- ✓ تمثيل المستهلك واستثمار فاعليته السياسية
- ✓ تكثيف الارشاد والتوعية
- ✓ تعزيز القدرة التشريعية بغرض المشاركة في وضع سياسة سلامة الغذاء وبرامجها التطبيقية
- ✓ اضافة عوامل قوة الى البرامج العالمية لسلامة الغذاء

من مصلحة المجتمع المدني ان يدعم الجمعيات غير الحكومية بكل امكانياته وخاصة المالية لضمان استقلاليتها وزيادة فعاليتها وبالتالي حماية صحته وحياته

بالتالي تصبح الجمعيات قادرة على:

- ✓ نصح المؤسسات المعنية
- ✓ تقديم مرفأ آمن للحوار
- ✓ جمع نافذي نظم الغذاء في جبهة واحدة
- ✓ تبني سياسات وبرامج متجانسة وموحدة

شراكة القطاعين العام والخاص في المسؤوليات والاخطار

سادساً – المقترحات والتوصيات :

– مقترحات وتوصيات تشريعية .

- تحديث التشريعات والقوانين المنظمة لسلامة الغذاء.
- إصدار هيئة مستقلة مسئوليتها الوحيدة هي تطبيق المعايير العلمية لسلامة الغذاء
- حث الدول على تطبيق قانون سلامة الغذاء وايجاد هيئات مستقلة لتفعيله.
- تعديل المعايير العربية لسلامة الأغذية لكي تتوافق مع المعايير الدولية
- استرشاد سياسات سلامة الغذاء بالعلوم واعتمادها على منهجية تقييم المخاطر.
- استكمال التشريعات ووضع القوانين والنظم المناسبة لتتبع كامل السلسلة الغذائية، والتي تشكل صمام الأمان لضمان حصول المواطن العربي على غذاء سليم خال من الملوثات، ومطابق للمواصفات والمقاييس المعتمدة دولياً في الدستور الغذائي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية Codex Alimentarius ، والنظام الوقائي لتحليل المخاطر المتصلة بالغذاء HACCP .
- اعتماد استراتيجية عربية مشتركة تستهدف تطوير البنى التحتية الضرورية للسلامة والجودة الغذائية، من نظام موحد لمواصفات السلامة والجودة والاعتماد للسلع الغذائية، وتشريعات وقوانين وآليات.
- المشاركة الفعالة في جلسات اللجان الدولية المعنية بسلامة الغذاء مثل الكودكس

– مقترحات وتوصيات تنظيمية

- تبني آلية متكاملة للسلامة والجودة، يتم من خلالها توزيع المسؤوليات بين الوزارات وفق المجالات والاختصاصات، مع إنشاء هيئة عليا مستقلة تعتمد المعايير العلمية للإشراف والرقابة، بالتعاون الوثيق مع هيئات وجمعيات حماية المستهلك العربية.

- يوكل تنفيذ هذه الاستراتيجية إلى هيئة عربية مشتركة للسلامة والجودة الغذائية، بالتعاون الفعال بين المنظمات والاتحادات العربية المشتركة المعنية بالغذاء والتصنيع الغذائي وبالصحة العامة، تحت مظلة الجامعة العربية.
- الاستفادة من التجارب الدولية في مجال سلامة الغذاء، والسعي لأن تكون عملية التفتيش للأغذية المحلية والمستوردة مبنية على المفاهيم الحديثة لتحليل المخاطر، وأنظمة إدارة سلامة الغذاء، وفقاً لأساليب ونماذج إجراءات قياسية عربية موحدة.
- التثقيف والتوعية والاتصال بالمسئولين والمعنيين خاصة المستهلكين ومتداولي الأغذية والمنتجين.
- إتباع الأسلوب الوقائي (عدم الانتظار حتى تقع كارثة).

- مقترحات وتوصيات فنية

- اعتماد المختبرات معايير موحدة للفحص والكشف عن الملوثات من خلال حصولها على الاعتمادية الدولية.
- تطوير الامكانيات التقنية والمصادر البشرية
- اعتماد برامج تدريب وتأهيل على طول سلسلة انتاج الغذاء
- اعتماد نظام تقييم المخاطر كأساس علمي لمقاييس انتاج الغذاء السليم
- التعاون وتبادل الخبرات بين كافة الدول العربية في مجال سلامة الغذاء بصفة عامة، بما ينعكس على تيسير التجارة البينية والوصول بالمنتج في هذه الدول إلى المستوى الآمن والذى يعتبر أحد الخطوات الهامة لإنشاء السوق العربية المشتركة.
- تعاون القطاعين العام والخاص في عقد ورش عمل تدريبية لمتطلبات السلامة والجودة الغذائية.
- اشتراط حصول المؤسسات المعنية بالغذاء على شهادات الـ HACCP و/أو ISO 22000 بعد إعطاء المؤسسات مهلة زمنية محددة.
- وضع شروط موحدة لدرجة كفاءة المراقبين والمفتشين.
- تعزيز تبادل المعلومات بين الهيئات الرقابية في الدول العربية وتعزيز الجهود مع إدارات الجمارك لمحاربة السلع الغذائية المغشوشة من خلال الانذار المبكر.
- دعوة الجامعات والمراكز البحثية إلى توجيه الأبحاث نحو خدمة سلامة الغذاء، واستحداث برامج تعليمية فعالة ومتكاملة لمجالات سلامة الغذاء من المزرعة المصدر حتى المائدة.

- دعوة المنظمات العربية المعنية إلى العمل على وضـــع برامج توعية خاصـــة بســـلامة الغذاء وتبادل الخبرات في هذا المجال، وتكون متاحة لجميع الدول العربية.

سابعاً – الخاتمة :

الغذاء وسلامة الغذاء يشكلان الأساس الأهم لحياة الأنسان، نوعاً وكماً ، وهما من الحقوق الأساسية التي تضمنها التشريعات الدولية والتي على الحكومات العربية ان تضمنها ايضا.

مع تطور المبادلات التجارية والمواصلات والتقنيات يخضع الغذاء لتأثيرات كثيرة إيجابية أو سلبية تفرض على المجتمعات والدول أن تكون جاهزة لها وإلاّ تحولت، والفقيرة منها خاصة، إلى مكبّ للنفايات للدول المنتجة بلا رادع سوى تحقيق الأرباح.

إن ادارة سلامة الغذاء في الدول العربية تتوزع قانونيا الانً على عدة إدارات رسمية، بالحدَّ الأدنى، هي وزارات الصحة، الزراعة، الاقتصاد، الصناعة، الجمارك والبلديات بدون وجود أي رابط فيما بينها يحدد السياسات العامة او المهمات مما يؤدي إلى ضياع المسؤوليات وضعف النتائج. انها حالة من الضبابية تمنع نشوء نظام متماسك يؤمن سلامة الغذاء او يمكن البناء عليه. لذا كان لا بد من قانون حديث متكامل ومستقل يؤمن سلامة الغذاء للمستهلكين. إن اي مشروع قانون لسلامة الغذاء سينشئ هيئة تقريريه لسلامة الغذاء، مستقلة عن الوزارات، تضع السياسات التقريرية لسلامة الغذاء التي ستقوم مختلف الإدارات بتطبيقها. هذه الصيغة هي تشكل أفضل الحلول للمرحلة الراهنة على أن يتم تطويرها مستقبلاً على ضوء الواقع.

إن إنجاز القانون هدفاً رئيسياً لابَّد منه لوضع الإطار الحديث لسلامة الغذاء لكن انتظار ذلك لسنوات وكهدف وحيد سيكون بالتأكيد بلا فائدة فهناك أهداف أخرى رافدة لا بَّد من أن نعمل عليها وهي تتعلق بالتلوث بكافة أشكاله البيئية والزراعية والصناعية والتجارية.

المزارعون هم الحلقة الرئيسة والأصعب في تأمين سلامة الغذاء. ويمكن الاعتراف هنا ان احدا لم يبذل اية جهود جدية للاقتراب من هذا القطاع. وخصوصاَ المبيدات والأسمدة والهرمونات المسموحة والممنوعة وسط ضعف ارشاد زراعي او رقابة وهو بذلك يدفع اثمان صحية واقتصادية كثيرة. وهو في النهاية الملوث الأول للغذاء.

ان ثقافة المستهلك تهدف إلى إيجاد التوازن في العملية الاقتصادية بين المحترفين والمستهلكين، وهي ولا شك، جزء من المشاركة الديمقراطية وتطورها. هذه الثقافة لا زالت هامشية في المجتمعات العربية بشكل عام لكنها ابتدأت تتقدم في بعض الدول العربية ومنها لبنان حيث لعبت دوراً مميزاً في العديد من القضايا وعلى رأسها حملات سلامة الغذاء. ولقد أدى ذلك إلى أحداث تأثير اقتصادي واجتماعي جدي على الإدارات الرسمية والمحترفين.

إن ممارسة المستهلك لحقوقه، التي كرسَّها العام الماضي قانون حماية المستهلك الجديد، هي برأينا الحلقة الأهم في تطوير سلامة الغذاء. ولقد اصبح المستهلكون اليوم اكثر احساسا بقضايا سلامة الغذاء واكثر انصاتا لصوت جمعية المستهلك.

المهندس الزراعي العربي . العدد 81 ص [61]

ان دور النقابات المهنية وجمعيات المستهلك هو الدرس والمتابعة العلميةً للملفات المختلفة والتفاعل مع المستهلكين وتمثيلهم. هذا الدوَّر الذي يبدو للمحترفين ضاغطاً ومزعجاً أحياناً هو في النهاية المحفَّز الرئيسي للمزارع والتاجر والمصنَّع لتطوير قطاعاتهم وعليهم تقبله والتفاعل إيجابياً معه كجزء من العملية الاقتصادية التي لا يمكن أن تتطور بدونهم وهذا ما أثبتته تجارب الدول الصناعية.

لا شك إن الكلفة الاقتصادية لتأمين سلامة الغذاء عالية نسبيا في بعض القطاعات الصناعية، أو غير مكلفة كثيرا في مجال الزراعة مثلا، حيث سيؤدي الإرشاد الزراعي الحديث، على الأرجح، إلى تخفيض كلفة المبيدات والأسمدة وتحسين الإنتاج

إذا بناءً على ما سبق يجب تأمين غذاء سليم للمستهلكين، وتقع المسؤولية على الحكومة، الأفراد، جمعيات حماية المستهلك، والنقابات المهنية والمؤسسات المنتجة أو الموزعة.

بناءَ على ما تقدم في مجال الجودة وسلامة الغذاء هو انه يمكن للتعاون بين الدول العربية والاستفادة من التجارب الخارجية والشراكة الفعلية القائمة بين كافة الأطراف المعنية، بعيدا عن الادعاءات او الاستئثار، ان يضع الأسس الصحيحة الحديثة لقطاع يتحكم بصحة وحياة الأنسان.